الأمم المتحدة

A/57/PV.66

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٦**
الثلاثاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غايغوس شيرياغو (إكوادور).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/57/470 و A/57/621)

مشروعا القرارين (A/57/L.44 و A/57/L.45)

السيد حاسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي شديد الأسف والقلق لوفدي، أنه بعد ٣٢ عاما من نظر الجمعية في بند ''الحالة في الشرق الأوسط'' - يتواصل النقاش بشأنه من دون أن نجد حلا يبزغ أمامنا. إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت متفجرة، ويهدد العنف باتخاذ سبيل للخروج من دائرة السيطرة. وما فتئت نتائج الصراع مدمرة، حيث يؤثر الموت والتدمير على كل من الشعبين، وخصوصا على الفلسطينيين. وقد ظلت الخسائر البشرية عالية بشكل مذهل وهي موثقة جيدا. والأسوأ من ذلك تعميق هوة فقدان الثقة والبغضاء بين الفلسطينيين والإسرائيليين على جميع المستويات أثناء الانتفاضة الحالية، وما لم يتم سد هذه الفجوة بأسرع ما يمكن، فإنها تهدد بأن تندلع إلى صراع كامل بين الجانبين، مما سيكون له عواقب وخيمة على السلام والأمن الإقليميين.

يزيد الانهماك في التدبير المسبق لاحتلال العراق وبالاستعدادات في بعض الأماكن لعمل عسكري ضد ذلك البلد من فداحة الحالة الشديدة لعدم الاستقرار في الإقليم مما سيفتح بُعدا جديدا وخطيرا في وضع معقّد ومتشابك في الشرق الأوسط.

ويظل احتلال إسرائيل المتواصل للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف أو القدس الشرقية في جوهر هذه التوترات الإقليمية. ونحن جميعا على دراية تامة بتفاصيل الصراع وبالعنف والأعمال العدائية التي ولّدها الصراع عبر العقود، وبوطأته على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وقد كانت العواقب وخيمة ومأساوية على الفلسطينيين تحديدا. وتضمنت انتهاكات صارخة ومستمرة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-71826 (A)
0271826

لحقوق الإنسان بالنسبة لهم، واتسمت بإلقاء القبض وبالاحتجاز العشوائيين، وبسوء معاملة المساجين وتعذيبهم، وبالنفي أو بالطرد، وبقتل الأشخاص المستهدفين خارج نطاق القضاء، وبالحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وبتدمير المنازل وبالحصار وبالحظر ومنع التجول، وبتدمير الأراضي الزراعية والبنى التحتية، وبالقيود الشديدة على استخدام المياه وبأنواع أخرى من العقوبات الجماعية غير المبررة.

وقد تم التوثيق الجيد لمدى المعاملة غير الإنسانية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال وذلك في تقارير الأمم المتحدة. وقد رواها الوفد الفلسطيني ووفود أخرى معنية في هذه الجمعية العامة وفي مجلس الأمن. وما فتئت الوطأة الخالصة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته تتسبب للسكان في معاناة ومشقة سياسيتين واقتصاديتين واجتماعيتين كبيرتين للغاية تتضمنان إزهاق حياة البشر. والمأساة هي أنه قد تم سرد تفاصيل النكبة الشديدة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال مرارا وتكرارا في هذه الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحافل أخرى لدرجة أنها لم تعد تصيبنا بالصدمة. وقد أصبحت ظاهرة مميزة للحياة تحت وطأة الاحتلال. ومن سوء طالع الضحايا أنهم سيواصلون تحمل المعاملة القاسية المفروضة عليهم من دون أمل في أن تخف في وقت قريب.

ويتواصل في الوقت الحالي، وصف الرئيس عرفات قائدهم المنتخب بصورة ديمقراطية بأنه شيطان ويتواصل تخويفه في كل مرحلة واتهامه بأنه غير فعال وغير مؤثر بينما يتم التقويض المنظم لكل واجهة من سلطته. وبعد التعرض لجميع أنواع الإذلال، يظل سجينا بالفعل في بلده، غير قادر على السفر إلى الخارج خوفا من أن يتم منعه بصورة نهائية من العودة إلى وطنه. وعملية السلام أصبحت ممزقة، وروح أوسلو ومدريد التي كانت قد أعطتنا أملا كبيرا في المستقبل تكاد تكون ميِّتة بين كثير من الإسرائيليين.

ولا يمكن السماح باستمرار الموقف الحالي المؤسف وبقهر الفلسطينيين إلى ما لا نهاية. ويجب إنهاء ذلك فورا وإلا ستخرج الحالة من حيز السيطرة، مما سيكون له تداعيات خطيرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتواصل ماليزيا رؤيتها للحاجة الماسة إلى تدخل الأمم المتحدة أو قوة دولية، وهي فكرة تحظى بتأييد كبير، من ضمنه تأييد الأمين العام. ولن يمكن تهدئة الحالة والمساعدة على إعادة بناء الثقة والأمان من العنف اللذين تبددا إلى درجة سيئة جدا خلال هاتين السنتين الماضيتين إلاّ عن طريق هذا الوجود. ويجب على المستوى السياسي/الدبلوماسي، إعطاء كل التشجيع والدعم لجهود اللجنة الرباعية وأيضا لمبادرة السلام العربية التي تم اعتمادها في بيروت في آذار/مارس من هذا العام. ونود أن نحث الأطراف المشتركة على أن تمضي قُدما في تنفيذ مهامها التي تشكل تحديات كبيرة للغاية.

ونحن نتطلع إلى إنهاء خارطة الطريق حتى يمكن التوصل إلى تسوية شاملة ويتحقق هدف الدولتين الذي وضعه قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وماليزيا قلقة بنفس القدر بشأن حالة السكان العرب في الجولان السوري المحتل. ونحن نشجب كون عرب الجولان السوري لا يزالون يعانون تحت الاحتلال. إنهم، مثل إخوتهم الفلسطينيين، يعانون من أشكال عديدة من الحرمان، مثل القيود على العمل، والفرص المحدودة في الحصول على التعليم، والأشكال العديدة الأخرى من الإهانات والمعاملات المهينة التي تتسم بها الحياة في ظل الاحتلال. ونحن نعتبر أن وجود المستوطنات الإسرائيلية – ناهيك، في الحقيقة، عن زيادة توسيعها – في الجولان السوري المحتل انتهاك صارخ للمادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر بشكل قاطع على أية دولة محتلة أن تنقل أجزاء من سكانها إلى الأراضي التي تحتلها.

إن المستوطنات في الجولان السوري المحتل تظل عقبة كبرى أمام استئناف عملية السلام السورية – الإسرائيلية، التي علِّقت منذ عام ١٩٩٦. ونحن نحث إسرائيل على أن تبدي جدية رغبتها المعلنة في السلام باتخاذ خطوات ملموسة جادة للامتثال للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يطلبان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. والتوقف الحالي في الحوار بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل وعدم وجوده يستهدفان تنفيذ تلك القرارات، استنادا إلى مبدأ الأرض مقابل السلام ويثيران القلق البالغ ويشكِّلان عنصرا سلبيا آخر في حالة الشرق الأوسط القابلة للاشتعال فعلا. والتجديد المتكرر لولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك طوال ٢٨ عاما دليل على البيئة المتوترة بين الجانبين.

وفيما يتعلق بلبنان، فبينما حدث بعض التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في أعقاب انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، نعتقد أن الحالة في المنطقة لا تزال قابلة للاشتعال وترتبط ارتباطا وثيقا بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتثير انتهاكات الخط الأزرق احتمال صراع واسع النطاق على طول الجبهة يمكن أن يشعل بسهولة مواجهة خطيرة، تجرُّ إليها أطرافا عديدة. والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للخط الأزرق والمجال الجوي اللبناني، التي تقابل بإطلاق النيران المضادة للطائرات من الجانب اللبناني، تفرض تهديدات خطيرة بزيادة تدهور الحالة. ومن المحتم أن تحترم إسرائيل احتراما تاما الخط الأزرق وتمتنع عن القيام بالمزيد من الانتهاكات.

إن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية استرعى الانتباه، في إحاطته الإعلامية التي قدّمها إلى مجلس الأمن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أن مشروع مياه نبع الوزاني كان مصدر توتر أيضا على طول الخط الأزرق، وأن جهودا دبلوماسية كانت تبذل لنزع فتيل التوتر. ونحن نرحب بتلك الجهود ونأمل أن يكون من الممكن التوصل إلى حل للأمر. وبالمثل، نشجع الطرفين على حل المسائل الهامة في أعقاب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وإقامة الخط الأزرق عن طريق الحوار البنّاء. ونحن نرحب بإعادة تأكيد سلطة الحكومة اللبنانية الفعالة بشكل كامل في جنوب لبنان، الأمر الذي سيسهم في زيادة التقدم في الاضطلاع بولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة لمراقبة فض الاشتباك في لبنان.

وبالنظر إلى الحالة الخطرة غير المستقرة في الشرق الأوسط، يشعر وفد بلدي بقلق خاص إزاء الاستعدادات للحرب التي يذاع عنها بشكل واسع ضد العراق، حتى في الوقت الذي يستأنف فيه مفتشو الأسلحة عملهم، وبالنظر إلى أن السيد هانز بليكس، رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، لا يزال عليه أن يقدم ما توصّل إليه إلى مجلس الأمن، الذي هو، بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، السلطة النهائية فيما يتعلق بتقرير الخطوات المناسبة التالية للتعامل مع أي تطور ينجم عن التفتيش.

والحكم المسبق على التقرير الذي ستقدمه اللجنة سيقوض بشكل بالغ سلطة ومصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام. ونحن نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى بسرعة للحالة الخطيرة الراهنة في المنطقة الممكنة التفجر ويبذل كل الجهود الممكنة للحد من تصاعد التوتر بالتركيز على جهود حل الصراع العربي الإسرائيلي والسماح للجنة بالقيام بولايتها بمقتضى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، بدلا من الاستعداد للحرب ضد العراق. فمن شأن تلك الحرب أن تكون لها عواقب خطيرة على الوضع الدولي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب التي قد تعوّق بشكل خطير. ومن شأنها أيضا أن توسع الفجوة وتعمق الخلافات بين العالم المسلم والغرب ويمكن أن تزيد صفوف الساخطين في العالم المسلم، وخاصة إذ استمر تجاهل

المجتمع الدولي لقمع الشعب الفلسطيني. وستوفر العناصر المتطرفة ذخيرة قوية وحجة ملائمة لتعبئة الدعم القتالي لقضيتها. وسيكون من المآسي فعلا للمنطقة أن ينحى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهو من أصعب صراعات العالم حلا، جانبا سعيا إلى تحقيق بعض الأهداف السياسية القصيرة الأجل عن طريق العراق.

ولا يزال وفد بلدي في ضوء الحالة غير المستقرة في الشرق الأوسط، ملتزما بتشجيع الحلول السلمية للمشاكل المعقّدة المتعددة الوجوه التي تواجهها المنطقة. ونحن نحث الأطراف المعنية على السعي إلى التوصل إلى تسوية عادلة شاملة للصراع العربي الإسرائيلي قائمة على كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)؛ ومرجعيات مدريد؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ وتنفيذ كل الاتفاقات القائمة بين الأطراف، من أجل التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط على كل المسارات، بما فيها المساران السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي. ونحن نحث إسرائيل، تحقيقا لأفضل مصالحها، على أن تنظر إلى ما وراء احتياجاتها الأمنية المباشرة – على أهميتها – وأن تبدأ الاهتمام بالاشتراك مع جيرانها العرب في حوارات جادة هامة سعيا إلى تحقيق ذلك السلام الشامل في وقت مبكر.

السيد نمبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): مضى أكثر من ١١ عاما منذ بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط في مدريد. لقد تصورت عملية السلام مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية من ناحية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، من ناحية أخرى، تجرى على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، استنادا على مبدأ الأرض مقابل السلام.

وتبع ذلك عدد من التطورات الإيجابية. وهذه تتضمن إنشاء السلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس عرفات؛ وعلاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعدة دول أخرى، من بينها بعض الدول العربية؛ وانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

ومع ذلك، للأسف، كان العامان الماضيان نقيضين، إلى حد كبير، للتقدم الذي أحرز منذ مدريد. وشهدت المنطقة تراجعا من كل النواحي عن النجاح المتواضع الذي تحقق بصعوبة بالغة طوال حوالي عقد. وأدى التوقف في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وما نجم عن ذلك من إحباط، وانعدام ثقة وعنف إلى تفكيك الآليات المتعددة المنشأة لزيادة التعاون والوئام بين الجانبين. وفقد أكثر من ٨٠٠ ١ فلسطيني و ٦٠٠ إسرائيلي أرواحهم في هذه الفترة القصيرة من الزمن. وبالرغم من أفضل الجهود التي بذلتها العناصر الفاعلة والأطراف المهتمة الأخرى، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط آخذة في التدهور.

ومن المهم أن تفكر الجمعية العامة في الأسباب التي أدت بنا إلى الوصول إلى هذا المنعطف الخطير هذا اليوم. ومن المهم أن نقيِّم موقفنا إزاء القضية المعقّدة التي تشغل إسرائيل والفلسطينيين.

فقد أخفقت إسرائيل في أن تفهم حدود اتباع سياسة ذات بُعد واحد تقوم على نهج عسكري دون الالتجاء إلى نهج سياسي ملازم له. وقد أسفرت سياستها للإغلاقات العسكرية، وحالات حظر التجول والقيود المفروضة على المناطق الفلسطينية عن الحرمان الاقتصادي للشعب الفلسطيني واختلال حياته العادية وفقدان حريته، والأكثر أهمية من ذلك إضعاف معنوياته. ونتجت عن ذلك أعمال العنف والأعمال العقابية المستمرة ضد القوات الإسرائيلية والمدنيين.

وكما أثبت عدد من الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة، فقد أدت الإغلاقات في المناطق الفلسطينية إلى نشأة حالة إنسانية مستمرة في التدهور. ونلاحظ أن الأمم المتحدة قد أعلنت مؤخرا خطة عمل إنسانية أعدّت على أساس تقرير الممثل الشخصي للأمين العام للشؤون الإنسانية الذي قام بزيارة المنطقة في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية كبرى في توفير الإغاثة الاقتصادية وأسباب الحياة للشعب الفلسطيني المحاصر. وفي حين نقر بإسهام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فإننا نحثها على أن تواصل فعل كل ما هو ضروري في هذا الصدد.

وكما في الماضي، تعيد الهند تأكيد دعوتها لإسرائيل إلى أن تتخذ خطوات فورية بغية رفع الإغلاقات والحصارات وأن تخفف المشقة الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ويجب على إسرائيل أن تجمِّد نشاط التوسع الاستيطاني كخطوة أولى في التفكيك التدريجي للمستوطنات في الضفة الغربية وفي غزة. فهذا سيكون تدبيرا هاما لبناء الثقة.

وفي نفس الوقت، يتعين أن ينتهي شن الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين والتي تكاد تكون بلا هوادة، والتي تنتج خسائر في أرواح الأبرياء. وقد دعت الهند باستمرار إلى وقف فوري للعنف، سواء كان بسبب العمل العسكري أو أعمال الإرهاب ضد المدنيين الأبرياء والعزل من السلاح. وتعتقد الهند أنه يتعين وقف جميع أعمال العنف والإرهاب مطلقا. ولا يمكن أن يكون هناك تبرير أخلاقي للإرهاب بأية حجة، سواء كانت سياسية أو إيديولوجية أو دينية أو أية حجة أخرى.

ويسلط التدهور المتواصل للحالة واستمرار دائرة العنف الضوء على الحاجة إلى تسوية سياسية. إن الانشغال المسبق بالانتخابات، في كل من إسرائيل وفي إطار السلطة الفلسطينية، ليس سببا كافيا لفقدان الدافع لوضع إطار سياسي للسلام. وقد ذكر الأمين العام مؤخرا أن خارطة الطريق من أجل تحقيق تسوية قائمة على وجود دولتين، في إطار جدول زمني مدته ثلاث سنوات يجري تطويرها من قِبل اللجنة الرباعية، يمكن أن تضطلع بدور حيوي في كسر دائرة العنف وتعزيز تسوية سلمية.

وتساند الهند جهود اللجنة الرباعية والمبادرات من قبيل مبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله التي اعتمدها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، من أجل تسوية هذه القضية المعلّقة. ونحن نتشاطر رأي الكثيرين غيرنا بأنه لا يمكن تسوية الصراع إلا من خلال المفاوضات. وندعو جميع الأطراف إلى الكف عن العنف، كما طالب بذلك قرار مجلس الأمن ١٤٣٥ (٢٠٠٢) الذي اعتمد مؤخرا.

وتعتقد الهند في تصور دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة وسلمية، كما أعاد تأكيد ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ونأمل ألا يأتي ذلك اليوم متأخرا أكثر مما هو مناسب.

إن انسحاب إسرائيل من جنوبي لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠ وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لم يأت، لسوء الطالع، بالسلام الدائم المأمول والطمأنينة في المنطقة. فالتجاوزات المنتظمة للخط الأخضر هي استفزازات تحتاج إلى معالجة من الطرفين المعنيين. ونعتقد أن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة رفيعة الاحتراف في لبنان أسهم إسهاما كبيرا في تقليص الحوادث على طول تلك الحدود. ونود في هذا السياق، أن نشيد بقوة الأمم المتحدة في لبنان لأدائها الممتاز في مواجهة العداء والتحدي.

وفضلا عن ذلك، كان للاضطرابات الحالية الواضحة في عملية السلام الفلسطينية أثر معاكس على المسار السوري للمفاوضات. ويحدونا الأمل في أن تتوافر

الظروف قريبا للعودة للمفاوضات بشأن قضية عودة الجولان السوري، مما يؤدي إلى تسوية سلمية لجميع القضايا في الشرق الأوسط.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يوما بعد يوم، توخز الحالة في الشرق الأوسط الضمير الإنساني بصورة مؤلمة، بينما تبتلع دوامة العنف الرجال والنساء والأطفال الأبرياء بلا رحمة. فثمة شعبان من الأغنى حضارة وتراثا يتنازعان ويريقان الدماء ويوقعان الشقاء لفترة طالت كثيرا.

ففي الانتفاضة الثانية وحدها فقد أكثر من ٢ ٠٠٠ شخصا أرواحهم. وكانت الخسارة عالية لكلا الطرفين، لكنها أعلى في الجانب الفلسطيني. ولقد دمِّر الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية دمارا كاملا. وقلوبنا مع أولئك الرجال والنساء والأطفال الذين فقدوا أقرباءهم وأعزاءهم في فلسطين وفي إسرائيل، والذين أصبحوا ضحايا للقدر القاسي الذي يستمر في إلقاء ظلال داكنة على الشرق الأوسط.

وتدين نيبال الإرهاب بشدة وتساند العمل ضده. كما أنها تشجب العنف ضد المدنيين الأبرياء، سواء ما ترتكبه دولة أو متطرفون. ويجب أن تقف هذه الفظائع من أجل أن تبدأ عملية الشفاء ومن أجل أن يسود السلام والوئام في المنطقة.

وكلنا نعلم أن ليس هناك طريق مختصر للسلام في الشرق الأوسط. كما أنه ليس هناك تسوية عسكرية للمشكلة المعقّدة التي تكتنف المنطقة. ولا شك في أن لإسرائيل الحق في أن تعيش في سلام داخل حدودها. ومن الشرعي بنفس القدر حق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولتهم المستقلة الخاصة بهم والقادرة على العيش. ويتعين على الجانبين كليهما أن يتعلما إيجاد طريقة للعيش معا. ومن أجل ذلك يتعين على كلا الجانبين تقديم تنازلات مؤلمة. ويتعين عليهما أن يمنح كل منهما الآخر مساحة على قطعة الأرض الصغيرة التي تعتز بأنها منبع الحضارات العالمية الثلاث الكبرى، والتي تدعو جميعها إلى المحبة والرحمة والسلام. ويجب علينا أن نحشد القيم الخالدة للبحث عن سلام شامل في الشرق الأوسط.

ولن تضمن الهجمات ضد القيادة الفلسطينية واحتلال الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة السلام لإسرائيل – كما لن تكسب الحكومة الإسرائيلية المجد أو النية الحسنة بمعاقبة المجتمع الفلسطيني بأسره على جرائم قلة من المتطرفين. ولن تثير تلك التدابير سوى أعمال القتال بين الفلسطينيين. ومن ثم، يجب على إسرائيل رفع حصارها عن الأراضي الفلسطينية والانسحاب من الأراضي المحتلة والمناطق التي أعيد احتلالها. ولا بد لها من أن توقف استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين. ويجب عليها أن تجمد بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية وأن تفكك المستوطنات التي بنيت فعلا. ويجب أن تباشر أيضا على الفور مفاوضات سياسية مع السلطة الفلسطينية من دون وضع شروط مسبقة، مما يمنح الشعب الفلسطيني الأمل في الحصول على دولة عاجلا وليس آجلا.

وفي نفس السياق، فالاعتداءات التي يتعرض لها المدنيون الإسرائيليون ستؤذي القضية الفلسطينية لا سواها من خلال إحكام قبضة المحافظين وإبعاد المعتدلين في إسرائيل الذين يمكن أن يساعدوا في تقدم صيغة وجود دولتين التي اقترحتها اللجنة الرباعية وعناصر فاعلة أخرى.

ويجب على السلطة الفلسطينية أن تضبط العناصر المتطرفة ويجب أن يساعدها المجتمع العالمي على القيام بذلك. فهي بحاجة إلى المساعدة لتتمكن من إنعاش الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل للشباب وإحياء أمنها وبنيتها التحتية المادية. وهي تتطلب، بمزيد من الأهمية، اقتراحا واضحا يدعو إلى

إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ضمن إطار زمني ملائم. ومن دون هذا الضوء عند نهاية النفق، سيبقى الشعب الفلسطيني عرضة للمخططات الهدامة التي تعدها العناصر المتطرفة.

وفي هذا الإطار، تدعم نيبال اتفاق اللجنة الرباعية الذي تم إبرامه في مطلع هذه السنة، واقتراح السعودية وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي توفر إطارا مفيدا لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

إن القدر جمع الفلسطينيين والإسرائيليين معا. ومهما يكن الوضع، فإنه يتعين عليهم أن يعيشوا في الشرق الأوسط بعضهم مع البعض؛ فمن الأفضل أن يهتم أحدهما بالآخر بدلا من أن يقتل أحدهما الآخر. ولذلك، يجب بذل الجهود للحؤول دون بث مزيد من السموم في الأجواء، ولإقامة علاقات حميمة بين الشعبين.

ولن يتسنى تحقيق تقدم ما لم يبد الإسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم مزيدا من المرونة والالتزام لإحلال سلام دائم. فيجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد، وعلى وجه ملح، للتعامل جديا مع مسألة السلام والأمن اللذين تفتقر إليهما المنطقة منذ أمد طويل، عن طريق تعزيز سلام في المنطقة يتسع نطاقه ليشمل أيضا الحدود اللبنانية والسورية.

وينبغي أن يكون بوسع الإسرائيليين والفلسطينيين إرسال أبنائهم إلى المدارس من دون خوف. وينبغي أن يكون بوسعهم التعايش في سلام ووئام. وينبغي أن يكون بوسعهم مواصلة سبل حياتهم بحرية وكرامة.

السيد نيغروبونت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تبقى الولايات المتحدة ثابتة في التزامها بتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وإن ارتفاع حدة العنف مؤخرا في المنطقة يثير لدينا قلقا عميقا. وإننا لم نتوان عن حث الطرفين على اتخاذ خطوات فورية لتهدئة الحالة والامتناع عما يؤجج التوترات ويعقِّد الجهود، من كلام أو أعمال، في سبيل إيجاد حلول سلمية تسمح لشعوب المنطقة أن تعيش بسلام وأمن وكرامة.

إن هدف الولايات المتحدة يتمثل في وضع حد لكل ما تشهده المنطقة من أعمال عنف ورعب، وفتح المجال لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وتحقيقا لهذا الهدف، تلتزم الولايات المتحدة بشكل وثيق، مع الإسرائيليين والفلسطينيين، والقادة الإقليميين، وشركائنا في اللجنة الرباعية، وفرقة العمل الدولية المعنية بالإصلاح الفلسطيني. ونعتقد أنه يمكن تحقيق تسوية نهائية متفاوض عليها في غضون سنوات ثلاث.

إن محور جهودنا الحالية هو خريطة طريق مصممة للمساعدة على تعزيز الجهود العملية تحقيقا لأربعة أهداف، وهي، أولا، تنفيذ استراتيجية لتعزيز الإصلاح الفلسطيني على الصعيدين الأمني والمؤسسي؛ وثانيا، تهدئة الحالة الإنسانية في المناطق الفلسطينية؛ وثالثا، إنهاء العنف والرعب وإعادة التعاون الأمني؛ ورابعا، إعادة الحوار السياسي الذي قد يحقق رؤية الرئيس بوش بشأن تسوية نهائية على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن. إن خريطة الطريق التي نناقشها تحدد بوضوح الواجبات والمسؤوليات من الجوانب كافة. والتقدم من مرحلة إلى أخرى سيتحقق على أساس مستوى الأداء.

ترتكز هذه الاستراتيجية وخريطة الطريق على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى خطاب الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيه وعلى مبادرة الجامعة العربية في مؤتمر قمة بيروت. وهما تسعيان أيضا إلى دمج مرجعية مدريد والاتفاقات السابقة المبرمة بين الطرفين. ويهدف النهج إلى تحقيق سلام شامل وضمان أمن كل دول المنطقة، وفق ما دعا إليه إعلان قمة بيروت.

ونحن نرحب بمشروع قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال عن نهج متوازن وعملي يتماشى مع نهج اللجنة الرباعية. ومن المؤسف أنه، يبدو أننا ننظر في نصوص تضع هذه الهيئة في موضع محاولة الحكم مسبقا على تسوية قضية القدس ومسائل أخرى تتعلق بالوضع النهائي. ولتحقيق سلام دائم، يجب تقرير هذه المسائل عن طريق المفاوضات بين الطرفين، بما يتماشى مع اتفاقاتهما السابقة ومع قرارات مجلس الأمن.

السيد بلازيه (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن اعرب عن تعازي بلادي العميقة لحكومتي كينيا وإسرائيل وشعبيهما، لما تعرضوا له من اعتداءات مأساوية في مومباسا في الأسبوع الماضي. إن شبح الإرهاب يلقي بثقله على الأستراليين الذين ما زالوا في حالة حداد على الضحايا الذين سقطوا في انفجارات بالي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، حيث فقد العديد من الأبرياء الأستراليين والإندونيسيين ومواطنين آخرين أرواحهم. ولم يعد أي عضو في المجتمع الدولي يشعر بعد الآن أنه بمنأى عما يتهدد أمنه. ولا خيار أمام أي واحد منا سوى مواصلة مكافحة الإرهابيين والشبكات الخاصة بهم.

لقد أعربت أستراليا، في بيانها في العام الماضي، عن إحباطها العميق حيال وقف عملية السلام في الشرق الأوسط وعدم تعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل كامل. وفيما نرحب ببدء عمليات التفتيش في العراق، فإن التطورات الحاصلة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تزيد من قلقنا على عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلينا أن نعمل لوقف ازدياد تدهور الحالة.

ودعت استراليا مع آخرين في المناقشة العلنية في مجلس الأمن بشأن العراق، في تشرين الأول/أكتوبر إلى أن يعتمدا أعضاء مجلس الأمن قرارا جديدا صارما يوفر أقوى أساس ممكن لعمليات التفتيش عن الأسلحة بلا شروط ولا عوائق. والقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) هو ذاك. فهو يحدد عملية يمكن بها أن يسير نزع أسلحة العراق للتدمير الشامل بطريقة سلمية. وتثق أستراليا في هذه العملية وتؤيدها بإخلاص. ونحن نرحب بقرار العراق قبول مفتشي الأمم المتحدة وإن كان هذا القرار لا بد أن يوضع موضع التجربة على الأرض.

ونحن نطالب حكومة العراق بأن تعلن إعلانا كاملا عما لديها من أسلحة الدمار الشامل وأن تتيح لمفتشي الأمم المتحدة سبل الوصول وتيسر استمرار الرصد والتحقق، لتثبت أنها تخلّت عن هذه الأسلحة بصورة دائمة. وبوسع حكومة العراق، بل ويتعين عليها، أن تفعل كل هذا وبذا تحل المشكلة بسلام. فمن أجل شعب العراق نرجوها أن تنفِّذ.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي تؤيده استراليا بشدة، يؤكد رؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وأستراليا ملتزمة بهذه الرؤية، وبتسوية متفاوض عليها على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وقد ظللنا نحث الطرفين مرارا على العودة إلى طاولة المفاوضات. وأستراليا تؤيد بإخلاص السلامة الإقليمية لإسرائيل وحقها في العيش في سلام.

ونظل على اعترافنا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ونرى أن قيام دولة فلسطينية جزء لا مفر منه من أي تسوية سلمية. وتقول حكومتي إنها ستكون سخية في دعمها لدولة فلسطينية جديدة.

وستقدم أستراليا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغا تقديريا يصل إلى ١١,٩ مليون دولار، مساعدة إنمائية للشرق الأوسط. ويركِّز برنامجنا للمساعدة في معظمه على الأراضي الفلسطينية وعلى اللاجئين الفلسطينيين. وباعتبارنا من المساهمين الكبار في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) فنحن مشغولون بعمق إزاء إطلاق الرصاص على السيد إيان هوك، الموظف بالأونروا وقتله خلال غارة الجيش الإسرائيلي على مخيم اللاجئين في جنين.

ومن الأمور المؤلمة والمثبطة استمرار العنف والتدمير بلا شفقة. وقلنا مرارا إن استهداف المدنيين الإسرائيليين الأبرياء بصورة مؤلمة بقنابل الانتحاريين عمل فظيع ولا يفيد الفلسطينيين. ونحث إسرائيل على التصرف دون استخدام القوة بشكل غير متناسب أو متهور، بما يفضي إلى قتل المدنيين الأبرياء فهو يشجع أشد الجماعات المتطرفة عنفا ويستعدي الفلسطينيين الراغبين في العيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في دولتهم.

ونحن نتطلع، رغم الحالة المحبطة الراهنة، إلى انطلاق خارطة الطريق إلى السلام التي ابتكرتها اللجنة الرباعية. ونرجو أن تتاح الفرصة لتنفيذها. وفي غضون ذلك، ينبغي ألا يخطئ أي من الجانبين بأن يستبعد في دوامة العنف الراغبين في التفاوض على تسوية والمستعدين لها.

وتحتفظ أستراليا بعلاقة وطيدة ومتعددة الوجوه مع بلدان الشرق الأوسط. ولدينا شبكة واسعة من الصلات عن طريق التجارة – التي تتزايد سريعا – وعن طريق السياحة والتعليم والثقافة. كما لدينا جماعة كبيرة ونشطة من المنحدرين من أصل عربي في أستراليا وهي جزء من ثقافات بلدنا الشديدة التنوع. ولأستراليا قسط هام في مستقبل الشرق الأوسط وسوف نبذل كل ما في وسعنا للإسهام في سلامه وأمنه ورخائه.

وأود في الختام أن أذكر رحيل أبا إيبان مؤخرا، فهو رائد للدبلوماسية الإسرائيلية ورجل دولة متميز قاد الحملة الإسرائيلية للاعتراف في الأمم المتحدة ومثّل إسرائيل في هذا المحفل. وتبدو ملاحظته أن ''التاريخ يعلِّمنا أن الناس يتصرفون بحكمة بمجرد أن يستنفدوا كل البدائل الأخرى'' ملاحظة ملائمة اليوم. وإنني لواثق أنه لو كان هنا اليوم لشاركنا الأمل في أن نكون قد تصرفنا بحكمة قبل أن نصل إلى تلك النقطة.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي.

ولا مراء في أنه لا يوجد صراع آخر ولّد من القلق والمشاعر على الصعيد الدولي أكثر مما ولّده الصراع في الشرق الأوسط. ولطالما أعربت قبرص مرارا وتكرارا عن أسفها وقلقها إزاء انهيار عملية السلام وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في الأرواح، وهو أمر لم ينقطع طوال العامين الماضيين. وتبين الحالة الراهنة بجلاء، مرة أخرى، التداعيات الجسيمة لطول تأخير البحث عن حل للمشكلة الفلسطينية.

وينبغي أن تنظر جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي عموما بأقصى قدر من الجدية والاستعجال في الواقع اليومي المأساوي لهذا الصراع الذي يفاقم محنة الفلسطينيين ويذهب بأرواح الملايين من الأبرياء في كل يوم. فنحن نحث مجددا على التزام أقصى درجات ضبط النفس، إذ ثبت أن اللجوء إلى العنف لا يأتي بفوائد ملموسة بل وعلى العكس من ذلك يزيد من حالة التوتر الموجودة من قبل.

وفي هذا السياق أعرب باسم حكومة وشعب جمهورية قبرص عن إدانتنا الشديدة للاعتداء الإرهابي الذي وقع في كينيا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر والاعتداءات التي

سبقته في الخليل والقدس. وتؤلمنا بوجه خاص الخسائر المأساوية في الأرواح والإصابات التي تلحق بالضحايا الأبرياء وخاصة الأطفال، ونشعر بالأسى الذي تشعر به كل أم إسرائيلية أو فلسطينية.

وأوضحت قبرص مرارا وتكرارا أنها تشاطر الرأي القائل إن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط. كما أن بلدي يطالب بحل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط يشمل المسارين السوري واللبناني، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ونعيد تأكيد موقفنا الثابت بعدم قبول الاحتلال الأجنبي والاستيلاء على الأراضي بالحرب، ونعلن تأييدنا لحق كل دولة في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في العيش في سلام وأمن.

ونرى أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ينبغي أن تراعى بالكامل. ونرى ضرورة أن تضمن حلول الصراعات الدولية المبادئ الأساسية للعدل والشرعية الدولية وأن تحفظ وتسترد كرامة الفرد. ونرى أن الجهود والمبادرات السلمية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار ينبغي أن تستند إلى القانون الدولي. ومن المهم أن يتوخى التوصل إلى حلول المشاكل الإقليمية على أن تكون عادلة ومقبولة على هذا النحو من السكان المعنيين.

إن إطالة أمد الاحتلال تولِّد الإحباط الذي يمكن أن يؤدي إلى القيام بأعمال يائسة. فلا بد أن يتمكن الشعب الفلسطيني من التطلع إلى آفاق نهاية مبكرة لأوضاعهم غير المقبولة. ونعيد التأكيد في هذا السياق على تأييدنا لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها الحق في إقامة دولتهم المستقلة التي طال انتظارها. ونؤيد تماما رؤية وجود دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترفا بها.

ونحن نطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة، وبرفع القيود القاسية المفروضة على السكان الفلسطينيين؛ وبرفع الحصار عن الأراضي المحتلة، وكفالة سلامة موظفي المساعدات الإنسانية؛ وإنهاء أعمال القتل بلا محاكمة. ونظرا إلى خبرتنا بالآثار السلبية لإقامة المستوطنات، وهي غير شرعية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبة في سبيل تحقيق السلام، فإننا نعيد تأكيد معارضتنا لهذا النوع من النشاط ونطالب بوقفه وعكس اتجاهه.

وبينما كنا نتكلم عن الحالة في قبرص، أعربنا في مناسبات عديدة عن وجهة نظرنا بأنه لا يمكن التغاضي عن سياسة المستوطنات غير القانونية أو قبولها، ولا يمكن إضفاء الصبغة الشرعية على نتائجها أو أهدافها بأثر رجعي.

إننا نرحب بمبادرة السلام العربية، التي اعتُمدت في آذار/مارس الماضي في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية. كما أننا ندعم بقوة كل الجهود الدولية، بما فيها جهود المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، ووضع خريطة الطريق، التي تحدد الخطوات نحو إقامة الدولة الفلسطينية.

ونحن نتفق مع وجهة النظر القائلة بأن عجز المجتمع الدولي عن وضع حد للحالة غير المقبولة في الشرق الأوسط يقوض مصداقية منظومة الأمن الجماعي. فينبغي للمجتمع الدولي أن ينهي صمته. وينبغي أن يطالب كلا الجانبين بالعودة إلى طاولة المفاوضات وإيجاد تسوية عادلة وقابلة للتطبيق. ولا ينبغي اللجوء إلى أية حجة من أجل الإبقاء على الوضع الحالي غير المقبول أو تصعيد الصراع. فالإسرائيليون يستحقون الأمن، بينما يستحق الفلسطينيون الاعتراف بحقوقهم غير القابلة للتصرف. وأود أن أعيد التأكيد على استعداد حكومة جمهورية قبرص للمساعدة بأية طريقة يرى

الطرفان أنها ملائمة، بما في ذلك استضافة الاجتماعات. ودورنا البنّاء في المنطقة، القائم على العلاقات التقليدية التي تربطنا بكل أطراف الصراع، تجلى بشكل عملي في مناسبات عديدة، وكانت مساعدتنا في إنهاء أزمة كنيسة المهد مثالا حديثا على هذا الدور.

ولاشك لدينا في أن حل الصراع في الشرق الأوسط سيفضي إلى شعور أكبر بالأمان والعدالة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. كما أننا ندرك أنه بدون هذه التسوية يكاد يكون أي أمل في تحقيق التعاون الاقتصادي الإقليمي ضربا من الخيال.

ونعتقد أنه ينبغي تعزيز قوى الاعتدال، وينبغي عزل المتطرفين من كلا الجانبين. ولن ننجح إلا بهذه الطريقة في إحياء الأمل لدى الأغلبية العظمى من شعوب منطقتنا في إحلال سلام دائم وتحقيق رؤية لشرق أوسط جديد بُنيت عليه آمال وتوقعات كثيرة في التسعينات.

السيد دياب (لبنان): في الوقت الذي انحسر فيه الاحتلال الأجنبي عن معظم بقاع الأرض، تعود الجمعية العامة في دورتنا هذه لتناقش مرة أخرى بند ''الحالة في الشرق الأوسط''. وهي بدون أدنى شك حالة احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين وسورية، فضلا عن مزارع شبعا اللبنانية. ولا بد لنا، لدى الحديث عن الصراع العربي – الإسرائيلي، أن نستذكر الأسباب التاريخية لهذا الصراع، حتى يكون تقييمنا لأحداث الحاضر منصفا. ذلك أن التاريخ يهيئنا لأهم فترة زمنية على الإطلاق، ألا وهي الحاضر.

كان قيام عهد عصبة الأمم المتحدة في عام ١٩١٩ محطة هامة في تاريخ الأراضي التي كانت، خاضعة للاستعمار في منطقة الشرق الأوسط. وشكل مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، الذي وضعه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في تلك الحقبة من الزمن، معلما في تاريخ التحرير من الاستعمار، خاصة لجهة تأكيده على ضرورة عدم التمييز بين الشعوب لدى تطبيق هذا المبدأ، وحرصه على المساواة بين مصلحة هذه الشعوب وحقها العادل في إقامة دولتها المستقلة. وعلى الرغم من أن هذه الحقوق أقرّها عهد عصبة الأمم، إلاّ أنه جرى إنكارها بالنسبة للشعب الفلسطيني بسبب تغليب ''وعد بلفور'' على حقوقه المشروعة.

ويذكر التاريخ اعتراف عهد عصبة الأمم بالاستقلال المرحلي للدول العربية التي كانت تخضع سابقا للامبراطورية العثمانية، وإقامته سلطة انتداب على هذه الدول لمساعدتها إداريا على بناء مؤسساتها، تمكينا لها من تحقيق استقلالها. وكانت فلسطين من ضمن هذه الدول العربية التي شملها هذا المبدأ.

عمدت إسرائيل منذ حرب ١٩٤٨ إلى احتلال الأراضي العربية وتهجير سكانها الأصليين وإقامة المستوطنات غير الشرعية. وقامت في عام ١٩٦٧ باحتلال القدس الشرقية وضمّتها بشكل غير شرعي في عام ١٩٨٠، وأعلنت القدس ''عاصمة إسرائيل الأبدية''. ولم تأبه إسرائيل بقرارات مجلس الأمن التي أكدت عدم مشروعية هذه الإجراءات، ولا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي أكد على عدم مشروعية احتلال أراضي الغير بالقوة، والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي قرر فيه المجلس عدم الاعتراف بما يُسمى ''القانون الأساسي'' المتعلق بالقدس. كما ضربت إسرائيل عرض الحائط برفض المجتمع الدولي للإجراءات غير القانونية التي تقوم بها لتغيير المعالم الطبيعية والسكانية لمدينة القدس بهدف فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض.

وتقوم إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بقضم الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة، وذلك باستعمال سياسة سرطانية تقضي بإقامة المستوطنات غير الشرعية على الأراضي

الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل، وبتشجيعها المستوطنين اليهود المتطرفين الذين تستقدمهم من أصقاع الأرض للإقامة بطريقة غير شرعية في الأراضي العربية المحتلة، وتزودهم بالأسلحة لإرهاب السكان بهدف تهجيرهم وسلبهم حقهم في أرضهم. وتتبع إسرائيل لتحقيق سياستها الاستيطانية هذه العقاب الجماعي بحق السكان الفلسطينيين. وأذكر، على سبيل المثال لا الحصر، اتباع إسرائيل لسياسة تفضيلية تقضي بضخ مياه الضفة الغربية المحتلة إلى المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية وحرمان السكان الفسطينيين من حقهم الطبيعي في هذه المياه.

وصدرت قرارات عديدة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن أكدت على الوضع غير الشرعي للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. ففي القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) أكد مجلس الأمن بأن السياسات والممارسات الإسرائيلية القاضية بإقامة هذه المستوطنات لا قيمة قانونية لها وأنها، تشكِّل عقبة خطيرة في وجه تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. وقد أعاد مجلس الأمن التأكيد على موقفه هذا في قرارات لاحقة، لا سيما القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي حدد أن السياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل في توطين قسم من سكانها والمهاجرين الجدد على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، تشكل خرقا فادحا لاتفاقية جنيف الرابعة. هذا وقد أكدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة، التي عُقدت في شباط/فبراير ١٩٩٩، في قرار اعتمدته بأغلبية ساحقة، على ضرورة عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف، لفرض احترام وتطبيق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

لقد أصبح العالم اليوم مقتنعا أكثر من أي وقت مضى بضرورة قيام دولة فلسطين كخطوة أساسية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد أكد على ذلك الدعم الدولي غير المسبوق الذي حصل عليه قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي أكد فيه لأول مرة رؤية المجلس التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وحظي هذا القرار، بالإضافة إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت، بقبول واسع النطاق، باعتبارها أساسا للتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي.

كما أن معادلة الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي أصبحت واضحة المعالم بعد اعتماد القادة العرب بالإجماع، في مؤتمر بيروت، مبادرة سلام متكاملة العناصر ومتلازمة البنود، تقضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي لا تزال تحتلها في جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) بما يحفظ عدم توطينهم، وقبول إسرائيل بقيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس. وعندئذ تقوم الدول العربية باعتبار الصراع العربي الإسرائيلي منتهيا، وتدخل في اتفاق سلام مع إسرائيل يحقق الأمن لجميع دول المنطقة، ويؤدي إلى إنشاء علاقات طبيعية بينها.

إن تنفيذ مفاهيم السلام هذه لا يزال يصطدم بالعدوان المستمر الذي تشنه إسرائيل على الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية والإنسانية والاقتصادية، واستمرارها في تنفيذ سياساتها التوسعية والاستيطانية الهادفة إلى إلغاء كيان هذا الشعب وطمس هويته الوطنية. كما أن هذه الممارسات الإسرائيلية يجب أن تدفع المجتمع الدولي إلى التحرك إلى

ما هو أبعد من بيانات الشجب والأسف والتنديد، والانتقال إلى إيجاد آلية فعالة لحماية الشعب الفلسطيني وحقوقه، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وضمان التزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

وأستذكر هنا النداء الذي وجّهته الأسبوع الماضي السيدة فيليس بينيس، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي ألقته باسم المنظمات غير الحكومية الناشطة في فلسطين، وتحدث فيه أعضاء الجمعية العامة بتحمل مسؤولياتهم لضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

اسمحوا لي، في ختام كلمتي، أن ألفت انتباه الأعضاء إلى أن لبنان ما زال يعاني من عدوانية إسرائيل بانتهاكاتها اليومية لسيادته الوطنية، بالاعتداء على أجوائه وأرضه ومياهه الإقليمية، واستعمالها السافر للقوة عبر خرقها لجدار الصوت، الذي يطال أعماق لبنان.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بأن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) دعا إسرائيل إلى الانسحاب من كامل الأراضي اللبنانية. ومن المعروف أن الانسحاب الكامل يجب أن يشمل الأجواء اللبنانية، والمياه الإقليمية، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، بما فيها مزارع شبعا التي اعترفت سورية بلبنانيتها على أعلى المستويات، وفي سياق مذكرات وزعت كوثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهي أراض لا تدعي ملكيتها في مطلق الأحوال أية دولة أخرى سوى لبنان.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): ما زالت أزمة الشرق الأوسط الطاحنة مستمرة بشكل مأساوي. وكل يوم تقريبا تزهق الأرواح البريئة ويتضاءل الأمل، وتتردى الأوضاع الإنسانية ويتراجع السلم. ونعلم جميعا أنه لا يمكن لأي شعب من شعوب المنطقة أن ينعم بالسلام إلا أذا نعمت به جميعها. ونعلم أيضا ما الذي يجب القيام به. يجب إنهاء الإرهاب؛ ويجب وقف العنف؛ ويجب وقف إثارة الأحقاد؛ ويجب وقف أنشطة الاستيطان. وعندها فقط يمكن البدء في بناء الثقة.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نعلم جميعا أن الأطراف بمفردها لا تستطيع أن تحقق السلام. ونعلم أيضا أن الآخرين لا يستطيعون تحقيقه نيابة عنها. يجب أن نعمل جميعا معا، وأن ندعم خريطة الطريق التي تقوم اللجنة الرباعية بتطويرها.

وكندا مستعدة، من جانبها، لمساعدة الطرفين على تحقيق الرؤية التي نتشاطرها جميعا، والمتمثلة في إقامة دولتين قادرتين على البقاء تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وتتمتعان بالازدهار في نهاية المطاف.

السيد العوضي (الكويت): أود في بداية هذه الكلمة أن أنوّه بأن موقف حكومة بلادي، الكويت، لم يتغير بشأن دعم المشاغل العربية والإسلامية فيما يتعلق ببند ''قضية فلسطين'' وبند ''الحالة في الشرق الأوسط'' المعني بالصراع العربي – الإسرائيلي، والذي سبق وأن ورد في بيانات الكويت عند مناقشة هذا البند في السنوات السابقة.

إن الكويت تدين بشدة كافة أعمال العنف والممارسات الوحشية التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وتطالب الحكومة الإسرائيلية بوقف سياسات التنكيل والحصار الاقتصادي البشع وسياسات التوسع الاستيطاني التي تدفع أبناء المنطقة إلى الشعور بالإحباط، ومن ثم إلى العنف، نتيجة لهذه الممارسات الإسرائيلية غير المبرّرة. وإنني أجزم بأن هذه الكلمة لن تكفي للتعبير عن مشاعرنا تجاه ما يمر به أبناء الشعب الفلسطيني من

وضع إنساني ومأساوي الآن، نتيجة لهذه الممارسات الإسرائيلية.

إن كافة الممارسات الإسرائيلية، بدءا من استمرار احتلال الأراضي العربية في فلسطين والجولان السوري، والتهديد المستمر لسيادة لبنان الشقيق، بالإضافة إلى حملة العنف الدموية والشرسة التي تشنها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني، لتعتبر انتهاكات صريحة لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مبادئ القانون الإنساني الدولي، وبالتحديد اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

كما أنه من المقزز للمشاعر أن يطال البطش الإسرائيلي الآن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، ندين بشدة مقتل مدير برنامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد جون هوك، لإعادة إصلاح مخيم جنين كما ندين اعتداء القوات الإسرائيلية على مخازن برنامج الأغذية العالمي في غزة مؤخرا. إن مثل هذه الأعمال تؤكد أن الحكومة الإسرائيلية لم يعد يكفيها مقتل المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، بل وصل الأمر إلى تدمير أي وسيلة تساعدهم على البقاء في ظل هذه الإبادة التي تمارس بحقهم يوميا.

إن الكويت تعبِّر عن تعاطفها الكامل مع أبناء الشعب الفلسطيني، وستواصل تقديم الدعم الإنساني المطلوب لتخفيف الحالة الإنسانية الصعبة التي يعيشونها منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، وهو موعد الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريل شارون، للحرم القدسي الشريف. كما نعبِّر عن إدانتنا لتكرار توغل قوات الاحتلال الإسرائيلي داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وتعريض سلامة المدنيين هناك للخطر، ولا سيما تعريض حياة الأطفال للخطر، بل والقتل المتعمّد لهم. والكويت إذ تشارك في تقديم مشاريع القرارات المطروحة، لتؤكد على أهمية سلامة جميع المدنيين في منطقة الشرق الأوسط، وتدين كافة أعمال العنف التي تعرِّض حياة المدنيين، وأي طفل مهما كانت عقيدته أو جنسيته، للخطر.

إن الكويت لبّت كافة النداءات، ومن منطلق عربي وقومي وإنساني، لمساعدة الشعب الفلسطيني. وقد قام الهلال الأحمر الكويتي بإيصال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة رغم كافة العوائق التي واجهتنا لإيصال هذه المساعدات الإنسانية، بسبب السياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية في منع وصول هذه المساعدات. كما استمرت حكومتي في دفع مساهمتها لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وإنه لشرف لنا وسعادة بالغة أن تتلقى جمعية الهلال الأحمر الكويتي رسالة تقدير وشكر من لجنة الصليب الأحمر الدولية على الدعم الذي قدمته لها في مجال الإغاثة في الضفة الغربية وغزة.

وتدعو الكويت مجلس الأمن أن يفي بالمسؤوليات الدولية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ويفرض إرادته على الحكومة الإسرائيلية لاحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعمل على إيجاد وسيلة لتوفير الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني وكافة المدنيين هناك.

وإننا نشدد على ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة دورها المركزي لإيجاد حل لقضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي من كافة جوانبه، وذلك يعتبر مسؤولية دائمة على الأمم المتحدة، وفقا لما نصت عليه كافة قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)

و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومواصلة الجهود السلمية لوضع حد للحالة المأساوية الراهنة، واستئناف المفاوضات من أجل التوصل لتسوية سلمية شاملة على كافة المسارات.

وفي هذا الصدد، ترحب الكويت بجهود اللجنة الرباعية. كما ترحب بانخراط الولايات المتحدة الأمريكية وجهودها لتحقيق السلام، ونناشدها بأن تواصل هذه الجهود كشريك أساسي وهام في هذه العملية، بالإضافة إلى دور كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي في هذا المجال.

إن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يستند إلى الأمرين التاليين:

أولا، الاتفاق على أن الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ هو جوهر المشكلة، وأن بداية أي سلام أو حل دائم يجب أن يتم بعد إنهاء الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وقبول إسرائيل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وتنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ونحن بذلك ندعم مبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة العربية في دورته الرابعة عشرة، والتي عقدت على مستوى القمة في بيروت في شهر آذار/مارس من هذا العام، والتي تضمنت المبادئ الرئيسية للسلام في المنطقة.

ثانيا، تأييد موقف الأمين العام للأمم المتحدة، والذي أكد فيه أن حل القضية الفلسطينية وكافة جوانب الصراع العربي – الإسرائيلي لا يمكن تحقيقه من خلال القوة والعنف، بل عن طريق الحوار والمفاوضات السلمية، وهو الأمر الذي يجب أن تقتنع به الحكومة الإسرائيلية بالكامل.

إن الكويت ستواصل تقديم الدعم لأبناء الشعب الفلسطيني حتى ينال حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لما نصّت عليه قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

إننا نواصل أيضا مطالبتنا إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، مع التأكيد بأن استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري وضمه يشكّلان عقبة أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

كما تؤكد الكويت عدم قانونية الأنشطة الإسرائيلية في الجولان المحتل. وإننا نتشاطر كافة المشاغل التي عبّر عنها المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية في كلمته التي ألقاها أمامكم يوم أمس بهذا الشأن. ونطالب إسرائيل، في هذا الصدد، باستئناف المحادثات على المسارين السوري واللبناني من النقطة التي وصلت إليها، واحترام الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها في محادثات سابقة.

أما بالنسبة لمشاغل أشقائنا في لبنان، فإن الكويت تواصل دعمها الكامل لكافة مطالبهم العادلة. وندعو إسرائيل إلى الانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية تنفيذا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، ووقف تهديداتها للبنان الشقيق، واحترام سيادته وحقه في استغلال موارده الطبيعية ضمن سيادته، ومواصلة عمليته الإنمائية التي نجدد دعمنا الكامل لها.

في ختام هذه الكلمة، لا بد من تذكير الحكومة الإسرائيلية بأن تحقيق عنصر الأمن هو مطلب رئيسي وحق لكافة أبناء المنطقة، وليس حكرا على الشعب الإسرائيلي فقط، وأن هذا الأمن لن يتحقق بشن حملات العنف والكراهية ضد العرب والمسلمين، والتمسك بأعذار متنوعة تفرضها الظروف الدولية المتغيرة، لإضفاء الشرعية على الاحتلال. وفي عُرف حياتنا البشرية، وفي مختلف الأديان

والثقافات والمجتمعات، اتُفق على أن خلق علاقة سلام طيبة تتطلب مد يد السلام والمصافحة بيد الخير، وهو الأمر الذي سيدفع الطرف الآخر، بالمقابل إلى الرد بتحية أطيب منها جوهرها السلام والأمن. إلا أن الحكومة الإسرائيلية، مع كل أسف، تمد يد العنف والضرب والاحتلال والتنكيل، وتطالب، في المقابل، بأن نرد عليها بالسلام، وهو أمر يصعب فهمه أو تحقيقه في حياتنا الطبيعية.

السيد المالكي (البحرين): ما زالت منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة من القلق والتوتر نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وكذلك نتيجة للانتكاسة التي تعرضت لها مسيرة السلام على كافة مساراتها، وخاصة المسار الفلسطيني الإسرائيلي الذي مردّه انحراف حكومة إسرائيل وخروجها عن الأسس والمبادئ العادلة التي قامت عليها عملية السلام منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. ولا بد من الإشارة إلى أن الحكومات التي جاءت في إسرائيل منذ عام ١٩٩٦ سعت إلى تقويض عملية السلام من خلال استخدامها للقوة العاتية ضد المدنيين الفلسطينيين، بعيدا عن روح قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وباقي قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وممارسة سياسة التسويف والإرهاب والالتفاف على المواثيق والاتفاقات الدولية.

إن بلادي تدين وتستنكر أي عمل إرهابي، مهما كانت دوافعه، بحق المدنيين الأبرياء. وقد أثبتت الأحداث أن استخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني يؤلّد العنف المضاد الذي سيزول إذا توقفت إسرائيل عن إرهاب الدولة وجرائم الحرب، وأنهت احتلالها للأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وفي هذا الصدد، نطالب إسرائيل بفك الحصار عن السلطة الفلسطينية، ووقف هدم المنازل، وإزالة الحواجز عن القرى والمدن الفلسطينية، ورفع الحصار عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، ووقف بناء المستوطنات، والجلوس بجدية على طاولة المفاوضات.

وما يدل على عدم جدية إسرائيل في إنهاء ذلك الاحتلال هو رفضها لمبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية، والتي أضحت مبادرة سلام عربية بعد أن صودق عليها بالإجماع خلال مؤتمر القمة العربي المعقود في بيروت خلال شهر آذار/مارس الماضي، والتي لاقت ترحيبا دوليا واسع النطاق باعتبار أنها جاءت وفقا لقواعد ومبادئ الشرعية الدولية.

تؤمن بلادي بأن الأمم المتحدة هي المرجع الأساسي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وترسيخ احترام قواعد القانون الدولي. ومن هذا المنطلق، فإن أي تجاهل للأمم المتحدة وحل النزاعات والصراعات خارج إطارها إنما يشكّل انتقاصا فاضحا من مصداقية هذه المنظمة وأجهزتها الرئيسية، وعلى الأخص مجلس الأمن الدولي الذي يجب أن تطبّق قراراته دون أي انتقائية أو ازدواجية في المعايير.

وفي هذا الصدد تؤكد بلادي على ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) القاضيين بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، وكذلك تطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) والقاضي، في الفقرة ١١ من منطوقه، بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ليعيشوا في سلام في وطنهم الذي حدد إطاره القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) لوضع حد لدوامة العنف وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

لذا، فإن بلادي تدعو المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الأمن، للقيام بمسؤولياتهم في حمل الحكومة الإسرائيلية على احترام وتطبيق قرارات الشرعية

الدولية ذات الصلة، والتجاوب الجاد والصادق مع المساعي العربية والدولية في هذا الشأن.

إن بلادي تساند استعادة الجمهورية العربية السورية لحقها المتمثل في الجولان العربي السوري المحتل، وتطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والكف عن ممارساتها التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي العربية المحتلة والاستنزاف الاقتصادي للأرض والسكان واتباع سياسة التجهيل المنظم والتشويه الحضاري والتاريخي في التعليم، تلك السياسات التي تقوم على ممارسة طمس عروبة الجولان المحتل وإلغاء الثقافة والتراث العربي من أذهان سكانه من السوريين. كما تطالب بلادي إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات والكف عن طرد السكان من أراضيهم في الجولان العربي السوري المحتل.

ولا يفوتنا التعبير هنا عن مساندتنا للجمهورية اللبنانية في مطالبتها باستعادة مزارع شبعا المحتلة والتطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي تتجاهله إسرائيل منذ أكثر من اثنتين وعشرين سنة.

كما ندعو إسرائيل إلى الكف عن السيطرة على الثروات الطبيعية والموارد المائية الخاصة بالجمهورية اللبنانية، وذلك وفقا للقوانين والمواثيق الدولية في هذا الصدد.

بالرغم من رفض حكومة إسرائيل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في آن واحد، وخصوصا قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) الذي أنشأ لجنة تقصي الحقائق بشأن مجزرة جنين، التي رفضت إسرائيل التعامل معها، وبالرغم من أن سياسة حكومة إسرائيل الحالية تقوم على مبدأ العنف وإرهاب الدولة وارتكاب أبشع صور جرائم الحرب لتنفيذ سياساتها التوسعية والاستيطانية، وبالرغم من أن إسرائيل ما زالت تكدس أسلحة الدمار الشامل في ترسانتها الحربية، وبالرغم من رفضها للمساعي الهادفة لإيجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط، وبالرغم من أن إسرائيل تحتمي بكونها بمنأى عن أية محاسبة وعقاب، فإن الأمل معقود على أن تأتي حكومة في إسرائيل تحكِّم العقل والمنطق بعيدا عن تلك الممارسات، ليتسنى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ولبناء غد أفضل يحقق السلام والرخاء والهناء لشعوب المنطقة والعالم قاطبة تحت ظلال الألفية الثالثة.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، كل يوم يمر على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين المحتلة، نسمع ونرى المزيد من المآسي المحزنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي. إنها مأساة محزنة تتكرر يوميا أمام أعيننا. والدولة المحتلة لا يبدو أنها تريد أن تعي حقيقة هذه المأساة، بالرغم من سقوط بعض مواطنيها ضحايا لهذا العنف. ومع ذلك، فإن الصوت المتشدد في الشارع الإسرائيلي هو الذي يعلو على صوت الحكمة والواقع ولا يرضى التسليم بأن هناك شعبا يسعى إلى الانعتاق والحرية وإلى إقامة دولته المستقلة على أرضه التاريخية، ألا وهي أرض فلسطين.

إننا أمام وضع واقعي محسوس، أمام حالة احتلال إسرائيلية للأراضي الفلسطينية وأراض عربية أخرى في الجولان السوري وبعض ما تبقى من أراض لبنانية. وأمام هذا الواقع، يترتب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط الكافي والواضح على الحكومة الإسرائيلية للكف عن ممارسة العنف الذي ينتهك كافة القوانين والأعراف الدولية، وإنهاء احتلالها لهذه الأراضي، وعودتها إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وبدون ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط سوف تستمر في دورة العنف والعنف المضاد التي هي في الأساس على حساب الشعب الفلسطيني الذي فقد أعز ما لديه وهي أرضه. وللجميع أن يضع نفسه في نفس الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لكي يعرف حجم المأساة التي يعيشها

هذا الشعب. وعلاوة على إدانة هذا الاحتلال البغيض، يجب إدانة التدمير المنظم لمنازل الأسَر الفلسطينية ومكاسب وموارد عيشها ومصادرة أراضيها على نطاق واسع.

إننا نتطلع بأمل، أسوة بجميع شعوب المنطقة، إلى السلام العادل والدائم. السلام الذي يحفظ كرامة وحقوق الشعب الفلسطيني الذي عانى بما فيه الكفاية من نير الاحتلال البغيض. ونؤكد بهذه المناسبة على مبادرة السلام العربية التي تهدف إلى وقف دوامة العنف، والتي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في مؤتمر قمته المعقود في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، بوصفها الأساس لحل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، الذي تشكل قضية فلسطين جوهره؛ تلك المبادرة التي قُبلت دوليا على نطاق واسع.

ونود أيضا أن نؤكد على قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي أكد فيه المجلس للمرة الأولى رؤيته التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

هذا بالإضافة إلى دعمنا التام لجهود اللجنة الرباعية لإرساء السلام في المنطقة. وبحكم الثقل الدولي للأعضاء الأربعة، فإننا على اقتناع بأنهم قادرون على القيام بدور حاسم في إيجاد تسوية نهائية ومنصفة تقبل بها جميع الأطراف.

ويحدونا الأمل بأن يبرز صوت العقل والحكمة لدى قادة إسرائيل للجنوح نحو السلم، والتسليم بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، كيما تتهيأ الفرصة للمنطقة وشعوبها من أجل أن تنعم بالاستقرار والبدء في مرحلة جديدة من التنمية وبناء الثقة بين جميع الأطراف.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): طوال الجزء الأكبر من فترة التسعينيات، كانت شعوب الشرق الأوسط تتطلع إلى المستقبل بتفاؤل كبير. ولأول مرة منذ عقود، سمحت الأمم والأفراد لأنفسهم بأن يراودهم الحلم بأن الصراع الذي احتدم فترة طويلة وراح ضحيته العديد من الأرواح البريئة يمكن أن يصبح أثرا في ذمة التاريخ. واعتقدوا أنهم يدخلون عصرا جديدا مثيرا يحل فيه التعاون محل الصراع ويستعاض فيه عن تاريخ من المشاحنات على الأرض والموارد بالفرص التي يزخر بها عالم جديد وشجاع. واليوم، فقد تبدد الجانب الأكبر من هذا التفاؤل والحماس. وحل الخوف والقلق محل الأمل الذي كان سائدا ذات يوم. وأصبح يحف بنا الآن خطر تنشئة جيل جديد روّض نفسه على واقع حرب لا تنتهي.

ومع ذلك، فنحن نعرف من فصول تاريخنا أنه لا حاجة إلى أن يكون الأمر على هذا النحو. ولئن اتسم جانب كبير من تاريخ الشرق الأوسط في القرن الماضي بالحرب والإرهاب، إلا أنه ليس المسار الوحيد المتاح لنا. فهناك مسار بديل، هو مسار الحوار والمصالحة القائم على احترام حقوق كل الدول، والالتزام الثابت بعدم العنف، والاعتراف المتبادل. لقد كان ذلك الالتزام هو الذي مكّن إسرائيل من أن تبرم معاهدتين للسلام مع جارتين لنا، هما مصر والأردن. ومهدت تلك الأحداث التاريخية لتحسين علاقاتنا مع الدول الأخرى في المنطقة وبدء عملية أوسلو للسلام، التي كان الغرض منها تدشين عملية تاريخية للمصالحة مع الشعب الفلسطيني. وأوضحت تلك الأحداث بشكل حاسم أن التسوية التفاوضية هي السبيل الوحيد لإقرار السلام في المنطقة وجلب الفرص والرخاء لشعوبها.

إن ما تخلل العامين الماضيين من عنف وإرهاب يهدد بعكس هذا التوجه والعودة بنا إلى مسار المواجهة والصدام. ولسوء الطالع، ففي الوقت الذي يمكن فيه لدول المنطقة أن

تعمل من أجل الحد من التوترات، يبدو البعض عاقد العزم على تصعيدها وجعل العودة إلى عملية المفاوضات مستحيلة. وهذا هو الأثر – إن لم يكن النية المتعمدة – لسياسة حكومة لبنان، التي بينما تتشبث بموقف يفتقر إلى المصداقية والحجة مؤداه أن إسرائيل تحتل أراض لبنانية، وتواصل دعم وتشجيع أعمال العدوان عبر الحدود، في تحد صارخ لإرادة المجتمع الدولي.

وينبغي التذكير بأن إسرائيل قد سحبت قواتها بصورة كاملة من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠، في امتثال تام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد أكد الأمين العام تلك الحقيقة وأقرها مجلس الأمن، وأشير إليها مرارا وتكرارا في قرارات لاحقة لمجلس الأمن، وآخرها القرار ١٤٢٨ (٢٠٠٢). وتقع المسؤولية الآن على كاهل الحكومة اللبنانية للوفاء بمسؤولياتها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) – أي نشر قواتها المسلحة حتى الخط الأزرق كيما تؤكد من جديد سلطتها الفعالة في جنوب لبنان وبغية استعادة السلام والأمن في المنطقة.

بيد أن حكومة لبنان لم تقدم حتى الوقت الحاضر أي مؤشر يدل على أنها تخطط لتنفيذ مسؤولياتها بموجب القانون الدولي. وبدلا من استعادة سلطتها في الجنوب، تركت هذا الإقليم لمنظمة حزب الله الإرهابية، التي حوّلته إلى آخر معاقل الانتهاك المطلق للقوانين في العالم وملاذا للإرهابيين. لقد استخدمت المنظمة هذا الإقليم لتدريب الإرهابيين وتوفير ملاذ آمن لهم. ومن خلال شبكتها العالمية للاتصالات تصدّر ثقافة الإرهاب الانتحاري التي تعتنقها إلى كل ركن من أركان العالم.

وبالرغم من أن حزب الله يدّعي أنه يعمل ضد إسرائيل من أجل ”تحرير“ الأرض اللبنانية فحسب، فإن البيانات الصادرة مؤخرا عن حسن نصر الله زعيم المنظمة، لا تترك مجالا للشك بشأن نوايا حزب الله في نهاية الأمر. وفي تعليقات صدرت في الجريدة الرسمية لحزب الله ”الانتقاد“ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ صرّح نصر الله بما يلي:

> ”نحن ننظر إلى أمريكا بصفتها عدوا للأمة [الإسلامية] ... ولم تتمكن الحكومة الأمريكية والخبراء في أمريكا وإسرائيل فضلا عن القادة العسكريين من القضاء على مفهوم الانتحار وسلاح الهجمات الانتحارية ... وعلينا أن نعمل لكي ننشر مفهوم الاستشهاد في سبيل الله، فضلا عن مفهوم العمل الانتحاري في صفوف الأمة [الإسلامية] بغية حماية أرضنا“.

وهذه التعليقات ليست مستغربة من زعيم منظمة مسؤولة عن أعمال إرهابية بغيضة مثل إلقاء القنابل على مقر القوة المتعددة الجنسيات في بيروت في عام ١٩٨٣؛ واختطاف طائرة نفاثة تابعة لشركة TWA في حزيران/يونيه ١٩٨٥؛ وإلقاء القنابل على سفارة إسرائيل في بوينس آيرس في عام ١٩٩٢؛ وإلقاء القنابل على مركز المجتمع المحلي اليهودي لرابطة المساعدة المتبادلة في الأرجنتين في نفس المدينة في عام ١٩٩٤. ومع ذلك، وبالرغم من سجل حزب الله الطويل المليء بالفظائع الإرهابية، لم يتخذ لبنان أي خطوات لمواجهة المنظمة حسبما يتطلبه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولم يعمل لبنان لاحترام التزاماته بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات التالية التي طلبت منه احترام سلامة الخط الأزرق وكفالة وجود بيئة هادئة في الجنوب. ونتيجة لذلك، ما زال لبنان يشكل مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار، وتهديدا للسلام والأمن الدوليين.

إن إخفاق لبنان في الوفاء بمسؤولياته يعد مصدرا رئيسيا لعدم الأمن وعدم الاستقرار على طول الخط الأزرق،

ولكنه ليس المصدر الوحيد. فحكومة سورية هي أيضا مؤيد رئيسي لأنشطة حزب الله الإرهابية. وتسمح سورية لحزب الله بأن يحتفظ بمرافق للتدريب في الأرض الخاضعة للسيطرة السورية، وتمنح إرهابيي حزب الله الملاذ الآمن والدعم السوقي، وعلى سبيل المثال، من خلال توفير الحماية العسكرية لنقل أسلحة إيرانية عن طريق العاصمة السورية دمشق لمنفِّذي عمليات حزب الله في الميدان. وبدون هذا الدعم الحاسم من نظام الحكم السوري، ستصبح عمليات حزب الله محدودة للغاية.

ولكن الدعم السوري للإرهاب يتجاوز إلى حد بعيد دعم حزب الله، بل إنه استمر – وهذا ما لا يمكن تصديقه – حتى بعد انتخاب ذلك البلد عضوا في مجلس الأمن وتواصل جماعات من قبيل جبهة أحمد جبريل الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، والمنظمة الفلسطينية للجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تحريض وتدريب الإرهابيين وتنسيق وإدارة العمليات من قواعدها في دمشق. وبعد خمسة أيام فقط من تولي سورية رئاسة مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعلن زعيم منظمة الجهاد الإسلامي مسؤولية المنظمة عن الهجمة الانتحارية بالقنابل التي وقعت في شمال إسرائيل وأدت إلى قتل ١٧ شخصا وجرح ما يزيد على ٤٠ شخص. ويمكن الاستشهاد بأمثلة أخرى لا حصر لها على الهجمات التي قام بها الفلسطينيون المنفِّذون لعمليات إرهابية، الذين تلقُّوا التدريب، أو تم توجيههم من قِبل أفراد يتمتعون بملاذ آمن توفره لهم حكومة سورية.

وإضافة إلى سورية ولبنان، نجد أن إيران هي المؤيد الثالث والأكثر أهمية لحزب الله، وهي النصير الرئيسي للمنظمة على مدى فترة طويلة من الزمن، فلم تمدها فحسب بالتمويل والأسلحة والتدريب، بل زوّدتها أيضا بالإلهام الإيديولوجي والشرعية الإسلامية اللازمة لضمان أن تحظى بجاذبية واسعة النطاق، وتوجد أيضا حقائق موثقة على نطاق واسع تثبت أن إيران تدعم بنشاط الإرهابيين وتمولهم وتسلحهم وتدرِّبهم وترسلهم ليقوموا بهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين بواسطة المنظمتين الفلسطينيتين الجهاد الإسلامي وحماس.

ودأبت إيران على اتباع سياسة الرفض الكامل والكلي لحق إسرائيل في الوجود، وسعت بنشاط للحصول على قدرة الأسلحة اللازمة لترجمة هذه السياسة إلى حقيقة واقعة. وتسعى إيران، بقذيفة شهاب – ٣ إلى اكتساب القدرة على ضرب المدن الإسرائيلية. وحينما ظهرت هذه القذيفة في استعراض في شوارع طهران في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، كانت الكتابة على ناقلة القذيفة تعلن أنه: ”ينبغي محو إسرائيل من الخارطة“. وفي ضوء نوايا إيران العدوانية، فضلا عن ارتباطها منذ فترة طويلة بعناصر إرهابية معروفة، لا بد من أن يشكل سعي ذلك البلد بنشاط من أجل الحصول على قدرة للهجوم بأسلحة غير تقليدية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، مصدرا لقلق بالغ لدى المجتمع الدولي.

وبالمثل، فقد أظهرت حكومة العراق عمليا نيتها الشريرة تجاه إسرائيل ودول مجاورة أخرى، وقدمت دعما ماليا للإرهاب، ولها تاريخ طويل من محاولات الحصول على قدرة الأسلحة غير التقليدية، تحديا لقرارات مجلس الأمن. وللعراق أيضا سجل وحشي من العدوان. فهو لم يستخدم أسلحة الدمار الشامل فحسب بل إنه أيضا أفصح عن استعداده لاستخدامها مرة أخرى. ولذلك، لا بد من أن يظل العراق في محط تركيز جهد دولي متضافر يرمي إلى نزع قدرة الأسلحة غير التقليدية لدى هذا البلد. وتؤيد إسرائيل جهود مجلس الأمن في هذا الصدد، وتعرب عن أملها في أن تحقق هذه الجهود على جناح السرعة نتيجة ناجحة.

إن إسرائيل تهتم اهتماما خاصا بنزع أسلحة العراق لأنها كانت دائما هدفا للعدوان العراقي. وإضافة إلى الهجمات التي قام بها العراق على مدن إسرائيلية خلال حرب الخليج، دعم زعيم العراق صدام حسين بنشاط الهجمات الإرهابية الفلسطينية ضد إسرائيل. لقد قدم صدام لكل أسرة من أسر الإرهابيين الفلسطينيين عشرات الآلاف من الدولارات، ودفع بالفعل عدة ملايين من الدولارات من هذه الأموال على سبيل الديّة. ويقينا ستؤدي هذه المكافآت إلى إدامة أعمال الإرهاب الانتحارية، وتعطيل الجهود الرامية إلى تهدئة التوترات وإعادة بدء العملية السياسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على العراق بغية ضمان امتثاله للقانون الدولي وضمان عدم امتلاكه للقدرة التي تمكنه من تهديد أمن المنطقة.

ومن المحزن بصورة خاصة أن الدعم الذي تقدمه سورية ولبنان وإيران والعراق للإرهاب الموجّه ضد إسرائيل، ما زال مستمرا بالرغم من أن العالم قد وحّد صفوفه لمكافحة التهديد المشترك الذي يمثّله الإرهاب. وفي السنة الماضية، استيقظ العالم من جديد على خطر الإرهاب الذي يهدد المجتمعات الحرة في كل أرجاء العالم، وعقد عزمه على مكافحة هذه الآفة حيثما تتكاثر.

وفي الأسبوع الماضي، هجم الإرهابيون على فندق بارادايس في مومباسا، كينيا، وقتلوا ١٦ شخصا، من بينهم شقيقان إسرائيليان، عمر أحدهما ١٢ سنة والآخر ١٤ سنة. ووقع هذا القصف بالقنابل بعد دقائق قليلة فقط من محاولة تفجير طائرة نفاثة إسرائيلية كانت تحمل ٢٧١ من المدنيين بعد أن أقلعت من ميناء مومباسا الجوي. وبالكاد أخطأ الصاروخان المحمولان على الأكتاف هدفهما، مما مكّن من تفادي حدوث كارثة مروعة. وفي اليوم نفسه، قُتل ستة من الإسرائيليين وجُرح أكثر من ٤٠ شخص، عندما فجّر مسلح فلسطيني يدين بالولاء للرئيس عرفات قنابل يدوية، وأطلق النيران من أسلحة آلية بصورة عشوائية على أشخاص كانوا في انتظار الإدلاء بأصواتهم في مركز للاقتراع في بيت شيعان في شمال إسرائيل.

وهذه الأعمال الإرهابية الشائنة الثلاثة، إضافة إلى هجمات إرهابية أخرى وقعت مؤخرا في موسكو وبالي وإسرائيل، تؤكد أنه لا يمكن تخفيف أو تقليل الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. إن الإرهابيين يعملون كشبكة، ويؤدي دعم أي منظمة إرهابية أو التسامح معها إلى تقوية الآخرين وتمكينهم. ولكي يكون النضال ضد الإرهاب ناجحا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون متسقا في إدانته لتلك الأعمال وأن يحاسب كل الذين يشتركون في قتل الأبرياء أو يؤيدونهم.

وتتصدر إسرائيل الخطوط الأمامية في حملة مكافحة الإرهاب منذ اللحظة الأولى لبدئها. والواقع أن الإرهابيين في منطقتنا ما زالوا يقومون بتسليح أنفسهم، بينما يواصل رجال الدين إثارتهم، كما أن هناك نظما معينة تواصل تشجيعهم – وكل ذلك يستهدف منع السلام والتعايش من التأصل في الشرق الأوسط. ومن شأن الفشل في مواجهة ذلك التهديد أن يحبط كل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار ويجعلها عقيمة، سواء كان ذلك في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر.

لقد بشّرت الألفية الجديدة بعهد جديد يتسم بآمال عريضة وفرص واعدة، ولكنها قدمتنا أيضا إلى عالم محفوف بمخاطر جديدة. وفي الشرق الأوسط، نحن نسير على شفا هاوية بين الفرص التي يتيحها العالم المعاصر والمخاطر الإرهابية التي تهدد بإعادتنا إلى القرون الوسطى. ويتعين على جميع الدول أن تختار واحدا من هذين المسارين – إما المسار الذي يؤدي إلى التعاون والإمكانيات التي لا حدود لها،

أو مسار الإرهاب الذي يؤدي إلى الآلام وإراقة الدماء والبؤس.

إن إسرائيل، كدأبها دائما منذ إنشائها في عام ١٩٤٨، ملتزمة بالمسار الأول. ويدنا ممدودة دائما إلى السلام. ونحن ملتزمون بالتفاوض من أجل التوصل إلى حلول منصفة ودائمة لكل النزاعات المعلّقة في المنطقة. ونحث كل جيراننا على أن ينضموا إلينا في ذلك الالتزام بالسلام واللاعنف والتعايش والاعتراف المتبادل.

نحن على ثقة من أنه لو أمكن التقيد بذلك الالتزام، ولو أمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعطاء مضمون له، فسنشهد عما قريب انتصار السلام وتأصّل المصالحة بين كل شعوب الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول البند ٣٦ من جدول الأعمال. وأود أن أبلغ الأعضاء، أن الإجراء بشأن مشروعي القرارين A/57/L.44 و A/57/L.45 سيتخذ بعد اتخاذ الإجراء المتعلق بمشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون ''قضية فلسطين''.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات A/57/L.34، A/57/L.35، A/57/L.36، A/57/L.37

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون ''قضية فلسطين''. لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند في جلستيها العامتين ٦٣ و ٦٤ المعقودتين يومي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر.

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/57/L.34 إلى A/57/L.37. ونتجه أولا إلى مشروع القرار A/57/L.34 المعنون ''اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف''. وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار هذا، أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشروع القرار A/57/L.34: باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، زمبابوي، غينيا.

لقد طلب إجراء تصويت مسجّل.

أجري تصويت مسجّل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت لوسيا، سان تومي وبرينسيبي،

المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، أسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان، فانواتو، يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٥٦ عضوا عن التصويت (القرار ٥٧/١٠٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتجه الآن إلى مشروع القرار A/57/L.35 المعنون ''شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة''.

أود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار هذا، أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشروع القرار A/57/L.35: باكستان وبروني دار السلام وبنغلاديش وزمبابوي وغينيا.

لقد طلب إجراء تصويت مسجّل.

أجري تصويت مسجّل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت لوسيا، سان تومي وبرينسيبي،

المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، أسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان، فانواتو، يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٥٦ عضوا عن التصويت (القرار ١٠٨/٥٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتجه الآن إلى مشروع القرار A/57/L.36 المعنون ''البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين''.

أود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار هذا، أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشروع القرار A/57/L.36: باكستان وبروني دار السلام وبنغلاديش وزمبابوي وغينيا.

لقد طلب إجراء تصويت مسجّل.

أجري تصويت مسجّل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو،

الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٩ صوتا مقابل ٥ أصوات (القرار ٥٧/١٠٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.37 المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“.

أود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار A/57/L.37، أصبحت البلدان التالية أيضا ضمن مقدميه: باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، زمبابوي، غينيا.

طلب إجراء تصويت مسجّل.

أجري تصويت مسجّل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف،

مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ناورو، بابوا غينيا الجديدة، توفالو.

اعتمد مشروع القرار A/57/L.37 بأغلبية ١٦٠ صوتا مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٧/١١٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في تعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تحدد بمدة عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة برايس (كندا) (تكلمت بالانكليزية): أيّدت كندا هذا القرار بسبب التزامنا القوي بإيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. والحقيقة، إننا نعتقد أنه ليس هناك حل عسكري لهذا النزاع. والعنف يجب أن ينتهي، والمفاوضات يجب أن تُستأنف. إن الفلسطينيين والإسرائيليين، على حد سواء، ما زالوا يعانون، ويجب على الطرفين أن يتخذا الخطوات الضرورية المحددة في هذا القرار لإنهاء هذه المعاناة.

وكندا تؤكد من جديد تركيز القرار على أهمية سلامة ورفاه كل المدنيين في منطقة الشرق الأوسط كلها، وكذلك إدانتنا لكل أعمال العنف والإرهاب. ونحن ندين بشكل خاص الهجمات الانتحارية التي تستهدف مدنيين إسرائيليين، والتي تعد إهانة لنا جميعا.

وكندا لا تعتبر أية إشارة في الفقرة ٥ من المنطوق تمثّل قيدا على حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها وحماية مواطنيها. إلا أن ممارسة ذلك الحق يجب أن تكون وفقا للقانون الإنساني الدولي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمسؤوليات الدولة القائمة بالاحتلال وحماية المدنيين في الصراع المسلح.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب تركيا، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

أود أن أعلل تصويت هذه البلدان على مشروعي القرارين المعنونين ''اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف'' و ''شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة''.

خلال العام الماضي، اجتاح الشرق الأوسط، مرة أخرى مأساة وعنف كبيران أسفرا، في جملة أمور، عن عدد كبير مثير للقلق من الضحايا المدنيين. والاتحاد الأوروبي يدين بشدة أعمال الإرهاب والعنف الأخيرة التي لا تؤدي إلا إلى عرقلة العملية الرامية إلى تحقيق المصالحة. ونحن مقتنعون بأن إطار عملية السلام يمثل الأمل المعقول الوحيد لإنهاء الصراع الذي تسبب بالفعل في معاناة تفوق طاقة الشعب المعني على التحمل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالعمل في إطار اللجنة الرباعية بشأن خارطة طريق مكونة من ثلاث مراحل محددة تبين الخطوات الضرورية نحو تسوية إسرائيلية – فلسطينية نهائية. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعالجوا المسائل الجوهرية التي تفرقهم، عن طريق مفاوضات مستمرة. وبالتالي، فإننا نواصل مناشدة الإسرائيليين والفلسطينيين العمل بشكل نشط مع اللجنة الرباعية ومع سائر الأطراف لبلوغ هذا الهدف، وبالتالي تحقيق الرؤية المتمثلة في دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا لجنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

والاتحاد الأوروبي يأسف لأن صلاحيات هاتين الهيئتين التابعتين للأمم المتحدة اللتين تتعاملان مع قضية فلسطين لا تعكس بشكل كاف روح عملية السلام. ولهذا السبب، امتنعنا عن التصويت على هذين القرارين، كما فعلنا من قبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في تعليل التصويت بعد التصويت.

وهكذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروعا القرارين A/57/L.44 و A/57/L.45

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنتقل الجمعية العامة الآن إلى البند ٣٦ من جدول الأعمال لاتخاذ إجراء بشأن مشروع القرارين A/57/L.44 و A/57/L.45. ونتناول أولا مشروع القرار A/57/L.44 المعنون ''القدس''.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجّل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا،

اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

كوستاريكا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، ناورو، بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان، توفالو، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار *A/57/L.44* بأغلبية ١٥٤ صوتا مقابل ٥ وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٧/١١١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.45 بعنوان ”الجولان السوري“.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجّل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان تومي وبرينسيبي،

المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، يوغوسلافيا.

اعتمد مشروع القرار *A/57/L.45* بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل ٤ وامتناع ٥٧ عضوا عن التصويت (القرار ٥٧/١١٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت أود أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): قرار هذا العام بشأن القدس يسعى إلى فرض شروط معينة على مسألة القدس اتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على تناولها في مفاوضات الوضع النهائي. وتعارض الولايات المتحدة تدخل الجمعية في المفاوضات. ولا يزال موقفنا هو أن القدس إحدى مسائل الوضع النهائي التي سيناقشها الطرفان على نحو مباشر، وأن المجموعة الرباعية وآخرين في المجتمع الدولي يعملون من أجل استئناف الحوار السياسي لجعل هذه المفاوضات ممكنة التحقيق.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا حق الحرية الدينية المعترف به دوليا لجميع الشعوب.

السيد استريميه (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): صوتت جمهورية الأرجنتين مؤيدة مشروع القرار A/57/L.45 بشأن الجولان السوري لأننا موقنون بأن الجانب الأساسي من المسألة يتصل بعدم جواز اكتساب الأرض بالقوة. والمادة ٢-٤ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة. وهذه قاعدة هامة من قواعد القانون الدولي.

وفي الوقت ذاته، أود توضيح موقف وفد الأرجنتين فيما يتصل بالفقرة ٦ من مشروع القرار. وتصويت بلدي لا يمس بالضرورة موقفنا فيما يتصل بالإشارة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ الواردة في تلك الفقرة.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتضم نفسها إلى هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى

الاتحاد الأوروبي – وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلد المنتسب تركيا فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

اسمحوا لي أن أعلل تصويت هذه البلدان على مشروع القرار المعتمد من فوره بعنوان ”الجولان السوري“.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق إزاء استمرار تدهور الحالة في الشرق الأوسط. إن التصاعد الحالي في العنف يجب أن يتوقف. وأية تسوية عادلة ودائمة وشاملة للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المساران السوري واللبناني، يجب أن تستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومرجعية مدريد وعلى وجه الخصوص مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ جميع الاتفاقات القائمة بين الطرفين. وتحقيقا لهذا العمل، سنواصل العمل بلا كلل مع الأطراف الإقليمية ومع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

يود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يسترعي الانتباه إلى أن تسوية السلام النهائية لن تكون كاملة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار الجانبين الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني. وينبغي استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن بغية التوصل إلى اتفاق. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت، والتي تتيح إمكانية تحقيق تسوية سلام شاملة لمنطقة الشرق الأوسط برمتها.

ونحن نرى أن القرار بشأن الجولان السوري يتضمن إشارات جغرافية يمكن أن تقوض عملية المفاوضات الثنائية. ولهذا السبب، إن الاتحاد الأوروبي، كما في سنوات سابقة، امتنع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في معرض تعليل التصويت بعد التصويت. وقد طلب مراقب فلسطين الإدلاء ببيان.

السيد القدوة (فلسطين): نحن مسرورون جدا حقا لنتائج التصويت الذي يعبِّر عن التأييد الساحق للقرارات الخمسة المتخذة الآن. ونود أن نعبِّر عن شكرنا وامتناننا لجميع الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة لهذه القرارات. وبطبيعة الحال هذا الشكر موجّه إلى رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبصفة خاصة السفير بابا لويس فال الممثل الدائم للسنغال. والواقع أن اللجنة بذلت جهودا قيِّمة لخدمة قضية فلسطين والتمسك بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتأكيد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة نحو تلك القضية لحين حلها فعلا من جميع جوانبها.

والقرارات المتخذة الآن هي قرارات هامة حقا، وبصفة خاصة القرارين ذوي الطبيعة السياسية، وأقصد القرار بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين والقرار بشأن القدس.

ونحن ممتنون لتأييد الاتحاد الأوروبي الإجماعي للقرار الأول، ونتطلع أن نشهد في العام القادم تصويتات إيجابية مؤيدة للقرار المتعلق باللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والقرار المتعلق بشعبة الحقوق الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته، شعرنا بالصدمة إزاء التصويت السلبي للولايات المتحدة على مشروع القرار بشأن القدس. ومن نافلة القول إن هذا التصويت يمثل تغييرا سلبيا هاما في نمط تصويت ذلك الوفد. ونرى أن هذا التصويت السلبي يشكل صفعة لجميع العرب ولجميع معتنقي الإسلام والمسيحية الذين يودون تغيير الحالة في تلك المدينة المقدسة. كما نرى أن هذا الصوت السلبي يقوض الجهود الرامية إلى

التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وبصفة خاصة مسألة القدس. واسمحوا لي أيضا أن أقول إن التغييرات التي أدخلت على مشروع القرار كانت محدودة جدا وصيغت بحذر شديد. ولم يحاول وفد الولايات المتحدة التفاوض على النص أو حتى الإشارة إلى الصعوبات التي يواجهها إزاء النص بالصيغة التي عرض بها.

واسمحوا لي أيضا أن أدلي ببضع تعقيبات حول الادعاء فيما يتصل بالقرارات المتخذة توا، وبوجه التحديد بأنها تصدر حكما مسبقا على نتيجة عملية السلام. ونحن لا نرى أن هذه القرارات لا تصدر حكما مسبقا على النتيجة أكثر من الحكم المسبق للقانون الإنساني الدولي على نتيجة أي نزاع في أي مكان وزمان. إن هذه القرارات تؤكد فقط على مبادئ القانون الدولي وعلى المتطلبات الدنيا للعدالة والإنصاف. والطرفان بوسعهما التفاوض على تفاصيل التسوية وسيفعلان ذلك دون إضفاء الشرعية على المخططات الإسرائيلية غير الشرعية، مع الامتثال للأساس المتفق عليه للتسوية.

وللأسف، إن محاولات تحييد الأمم المتحدة ترمي إلى السماح لإسرائيل بفرض الواقع على نتائج انتهاكاتها للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهي أيضا محاولة لترك الشعب الفلسطيني تحت رحمة احتلال القوة في أرض الواقع وحرمانه من حماية أية قواعد أو قوانين سارية. لذا أود أن أكرر الإعراب عن أهمية هذه القرارات وأهمية الموقف الإيجابي الذي اتخذته الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء لإعلاء القانون الدولي والعمل بما يتمشى مع المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة.

قبل يومين، استمعنا بإصغاء شديد لبيان الممثل الدائم لإسرائيل في الجمعية العامة خلال المناقشة بشأن قضية فلسطين. والواقع أننا شعرنا بالتفاؤل لوجود صوت للعقل والاعتدال يؤكد للمجتمع الدولي إمكانية تحقيق تسوية سلمية في الواقع. وللأسف لم يدم تفاؤلنا. إذ بعد ذلك بساعات، قام أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي وبنجامين نتانياهو بتوجيه اللوم لهذا الممثل. وصرّحا بوضوح أن ما قاله لا يعبِّر عن موقف الحكومة وأن الحكومة الإسرائيلية لم تقبل رؤية حل يقوم على دولتين.

لذلك أصبح لدينا مرة أخرى بيان واضح على جوهر المشكلة والموقف الحقيقي لهذه الحكومة الإسرائيلية ولأناس مثل السيد شارون والسيد نتانياهو اللذين يدعمهما القادة العسكريون المتورطون في جرائم حرب من أمثال الجنرال شاؤول موفاز والجنرال موشيه فالون. بيد أننا سنظل مخلصين لعملية السلام. ولن نفقد الأمل. ونحن موقنون بأن الطرفين، بمساعدة المجتمع الدولي والمواقف الثابتة والرسائل مثل الرسالة التي بعثت بها الجمعية العامة اليوم، سيتمكنان من التغلب على العقبات بل سيتوصلان قريبا إلى تسوية نهائية ترسي السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

السيد مقداد (سورية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر الحار إلى جميع الوفود التي صوتت لصالح القرار المتعلق بالجولان السوري المحتل. إن اعتماد الجمعية العامة لهذا القرار يعني الكثير بالنسبة لشعبنا ولكافة الشعوب المؤمنة بضرورة إنهاء الاحتلال أينما كان. فقد أكد هذا القرار مرة أخرى رسالة واضحة لا شك فيها بأن الاحتلال أمر مرفوض وبأن بناء المستوطنات وتجاوز حقوق الشعوب مرفوض أيضا.

كما أعطت الجمعية العامة رسالة واضحة بعدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة وبأنها مسألة تهم جميع دول العالم، وأن دول العالم تريد لهذا الاحتلال أن ينتهي. كما أعربت الجمعية العامة أيضا في هذا القرار عن بالغ قلقها إزاء عدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل

المستمر منذ ما يزيد عن ٣٢ عاما. وفي هذا القرار توجِّه الجمعية العامة أيضا رسالة ينبغي على إسرائيل أن تفهمها، وهي أن قرارها بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق. كما تقرر الجمعية العامة بأن استمرار إسرائيل في احتلالها وضمها للجولان بحكم الأمر الواقع يشكل حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

يجب أن يسمع صوت المجتمع الدولي ويجب أن تسمع قوة الاحتلال هذا الصوت، وهو بأن الحل لا يمكن إلا أن يكون من خلال انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وإعادة الحقوق للشعوب وبشكل خاص حقوق الفلسطينيين والمواطنين السوريين الذين أبعدتهم إسرائيل بالقوة عن أرضهم وقراهم ومدنهم، وبأن السلام والأمن أمران مرتبطان، ولا يمكن تحقيق الأمن دون تحقيق السلام.

أكرر شكر سورية لجميع الوفود التي عبّرت عن تضامنها مع سورية بتصويتها لصالح هذا القرار. وأؤكد لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن سورية ستستمر في سعيها لتحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب عدد من الوفود أخذ الكلمة لممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد تحدد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اعتاد وفدي والوفود الأخرى في الجمعية العامة على الاستماع إلى بيان ممثل إسرائيل، الذي يقول فيه كل شيء إلا الحقيقة. فلقد امتلأ البيان الذي استمعنا إليه بالأكاذيب والتضليل وإلقاء التهم في كل الاتجاهات، إلا على إسرائيل. أما الحقيقة التي نضعها أمام وفود الجمعية العامة الموقّرة، فهي أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو سبب كل المآسي التي تشهدها المنطقة. ومما لم يقله ممثل إسرائيل في بيانه، هو أن إسرائيل هي التي جلبت الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط، ومارسته عمليا ضد ملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، ومن أبناء شعب سورية، ومن أبناء شعب لبنان والدول العربية الأخرى.

أما الاغتيالات التي قامت إسرائيل بارتكابها، وهي أعتى أشكال الإرهاب، في عدد من عواصم العالم فهي معروفة. ويعرف زملاؤنا من هذه العواصم ما قامت به إسرائيل من أعمال إرهابية في بلدانهم. إن تباكي إسرائيل على ضحايا الإرهاب في مناطق عديدة من العالم، ما هو إلا دموع تماسيح، والهدف منه صرف الانتباه عن جرائمها المتمثلة في الاغتيال والقتل خارج أطر العدالة، وتدمير المنازل، واستخدام الطائرات والدبابات في قصف المدنيين الأبرياء، وتشريد المدنيين الأبرياء، في الوقت الذي تمارس فيه أبشع أشكال الإرهاب والقمع والقتل.

تحدث البيان الإسرائيلي عن حزب الله. ونعرف لماذا تمارس إسرائيل هذا الحقد على حزب الله. فهو القوة التي تمكنت من إنهاء احتلال إسرائيل لجنوب لبنان عندما رفضت تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لمدة زادت عن ٢٠ عاما، حيث بدأ احتلال إسرائيل لجنوب لبنان في عام ١٩٨٢، كما يعرف الجميع.

أما ما تناوله مندوب إسرائيل من كلام حول دعم سورية لعدد من الفصائل الفلسطينية، فإننا نكرر أمام هذه الجمعية العامة الموقرة أن أولئك الفلسطينيين المقيمين في سورية هم ضحايا إسرائيل، هم ضحايا الإرهاب الإسرائيلي ضدهم. هنالك حوالي نصف مليون فلسطيني مشرد منذ عام ١٩٤٨ يقيمون في سورية، لم تتح لهم حتى هذه اللحظة

فرصة الحلم بالعودة إلى بلادهم. فمن هو المسؤول عن ذلك؟ إسرائيل هي المسؤولة.

إن المكاتب الفلسطينية الموجودة في سورية ليست إلا مكاتب إعلامية. وأعتقد أنه يحق لأي كان أن يفتح مكاتب إعلامية تعبر عن آمال شعب، وعن آمال أناس بحقهم في العودة إلى بلادهم، وممارسة حقوقهم الإنسانية. أما ما يقال كذبا بأنهم قادرون على القيام بعمليات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي اتهامات لا تستند إلى واقع، وليس لها نصيب من الصحة. والوقع يقول إن الإنسان يستطيع أن يفعل شيئا إذا كان في نفس المكان وعلى نفس الأرض. وهؤلاء الفلسطينيون الموجودون والمشردون في أصقاع العالم لا يستطيعون التخطيط لأي عمليات ضد إسرائيل، وخاصة إذا كانوا في خارج الأراضي المحتلة وبعيدين عن الأرض التي تجري فيها هذه العمليات.

إسرائيل تحاول دائما أن تلقي باللوم على الآخرين لتبرير أفعالها الإجرامية وانتهاكها للمواثيق الدولية، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

لقد أوضحت سورية مرارا أن الوجود الفلسطيني في سورية مؤقت ريثما تتوفر شروط عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، وممارسة حقهم المشروع في إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني.

إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والتوقف عن مصادرة الأراضي، وتدمير المنازل، واقتلاع الأشجار، وقتل الأطفال والنساء والشيوخ، والكف عن بناء المستوطنات، وكبح جماح الاستيطان العنصري، والالتزام بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، هي السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد دياب (لبنان): ادّعى ممثل إسرائيل أن حكومته نفّذت القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) خضوعا منها للشرعية الدولية. والجميع يعلم أن إسرائيل التي استمرت في احتلال جنوب لبنان مدة ٢٢ عاما، في تحد صارخ لذلك القرار، ما كانت لتنسحب من جنوب لبنان لولا المقاومة اللبنانية الباسلة التي أجبرتها على الانسحاب بدعم من حكومة لبنان وشعبها.

إن المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل ما كانت لتنشأ لولا رفض إسرائيل تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) طوال ٢٢ عاما من احتلالها لجنوب لبنان.

كما نذكِّر مندوب إسرائيل بأن حكومته لا تزال تنتهك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) من خلال الخروقات اليومية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لسيادة لبنان، برا، وبحرا وجوا. وأعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنها تشكل استفزازات، وأنها أصبحت ظاهرة روتينية.

وفي جميع الأحوال لا يزال مجلس الأمن يعتبر إسرائيل قوة الاحتلال الوحيدة في العالم. كما أن إسرائيل لا تزال تحتل الأراضي العربية ومنها مزارع شبعا اللبنانية، وهو الأمر الذي يزعزع الأمن والسلم في المنطقة. وإنها لمفارقة غريبة أن يطرح مندوب إسرائيل مبدأ جديدا، وهو أن مطالبة لبنان بأرضه هو ما يؤدي إلى زعزعة الأمن والسلم في المنطقة. ألا تكفي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، والتي تكلم عنها خطيب بعد خطيب في الأيام الماضية وحتى اليوم؟ وألا تكفي القرارات التي اعتمدت هذا اليوم بأغلبية ساحقة، حتى يفهم مندوب إسرائيل أن الاحتلال هو ما يزعزع الأمن والسلم الدوليين في أي منطقة في العالم؟ أما المطالبة بإنهاء

الاحتلال فهي أمر مشروع تحفظه المواثيق والشرعية الدولية، ومن حق الدول أن تطالب به.

ونصحح ما ورد على لسان مندوب إسرائيل من تفسير شخصي لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). إذ أن مجلس الأمن لم يذكر في أي من لوائحه اسم حزب الله. ولبنان قد تعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، في مجلس الأمن وأرسل تقاريره في هذا الشأن في حينه؛ وهو يحرص باستمرار على تنويه رئيس اللجنة بتعاون لبنان في هذا الشأن. ولبنان قد حدد في جوابه إلى لجنة مكافحة الإرهاب موقفه من ضرورة التمييز بين المقاومة والإرهاب، كالإرهاب الذي تمارسه إسرائيل عبر جيشها ومستوطنيها المسلحين ضد الشعب الفلسطيني.

أما ما يخص تهجم مندوب إسرائيل على حزب الله اللبناني فهو نابع من الحقد الذي يكنّه المندوب الإسرائيلي للمقاومة اللبنانية التي أجبرت جيشه، عبر نضالها على مدى ٢٢ عاما ضد الاحتلال، على انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية. فلا يمكن لمندوب إسرائيل أن يستوعب كيف أن مجموعة مقاومة صغيرة استطاعت عبر إيمانها بأرضها وقضيتها أن تهزم رابع أقوى جيش في العالم وتدحره عن أرضها المقدسة. وهو يحاول بكافة الوسائل تشويه الصورة البطولية والمشروعة للمقاومة اللبنانية، والتي تمثل معلما في تاريخ التحرير من الاحتلال.

كنا نتمنى أن يقوم مندوب إسرائيل، بدلا من التركيز على معظم خطابه على ادعاءات مغلوطة بحق المقاومة اللبنانية وحزب الله، أن يقوم في بيانه أمام جمعيتنا اليوم بأن يعطي أجوبة على قرارات الجمعية العامة التي تطالب إسرائيل باتخاذ إجراءات معينة لإنهاء احتلالها ولإنهاء أعمال الاستيطان غير الشرعية في الأراضي العربية المحتلة.

السيد حمزهي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إن التأكيدات غير المدعمة التي قدمها اليوم ممثل إسرائيل ضد بلدي إنما يقصد بها تحويل الانتباه عن الوحشية والاعتداءات والانتهاكات التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. ومن الغريب أن نظاما له تاريخ مظلم في تطوير وإنتاج وتخزين أنواع كثيرة من أسلحة الدمار الشامل اللاإنسانية يجسر على اتهام بلد من بين بلدان الشرق الأوسط انضم إلى معظم الصكوك الدولية الأساسية النافذة في ميدان نزع السلاح. ورغم النداءات العديدة من المجتمع الدولي تدأب إسرائيل على رفض الانضمام إلى تلك الصكوك وتواصل برنامجها السري لتطوير وإنتاج عدة أنواع من أسلحة الدمار الشامل.

وتظل إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسجلها ليس أفضل من ذلك في ميادين نزع السلاح الأخرى، وخاصة في مجالي الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ومن المزعج أن برنامجها النووي ومنشآتها النووية غير المأمونة وغير الخاضعة للضمانات تظل تهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيد شاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يريد ممثل سورية أن يجعلنا نعتقد أن إسرائيل هي مصدر الرعب في الشرق الأوسط، وأن سورية في الواقع قوة رائدة في مكافحة الإرهاب. ومحاولة سورية لتحويل الانتباه عن سجلها المعروف في دعم الإرهاب ليس مدهشا إطلاقا. فسورية تؤوي وتدعم وتشجع بعضا من أكثر المنظمات الإرهابية شرا في العالم، حيث اختار بعضها، لذلك السبب، أن يتخذ مقرا مريحا في دمشق. وأشير بوجه الخصوص إلى قائد الجهاد الإسلامي الفلسطيني، رمضان شالاه الذي لا يدير مكتب إعلام وإنما مكتبا مسؤولا عن التدمير العام. بل إن سورية تستخدم أساليب إرهابية ضد مواطنيها، مثلما

فعلت في المذبحة الإرهابية الخفية التي ارتكبها النظام السوري في مدينة حماة في عام ١٩٨٢، التي ذبح فيها ٣٠ ٠٠٠ مواطن، وتحوّل موقعها بعد ذلك إلى ساحة لانتظار السيارات.

أما لبنان – التي لا تزال أراضيها تستخدم قاعدة للعمليات الإرهابية ضد إسرائيل – فرفضها المستمر لمنع استخدام أراضيها منطلقا للهجمات الإرهابية ضد بلدي هو المصدر الأوّلي لزعزعة الاستقرار على طول الخط الأزرق. وقد استرعى الأمين العام الانتباه مرارا إلى تلك الحقيقة. فأي محاولة لاتهام إسرائيل باعتداءات عبر الحدود هي ستار رقيق لمحاولة تحويل الانتباه عن استمرار عجز لبنان عن الامتثال لإرادة المجتمع الدولي.

أما عن بيانات ممثل إيران هنا، فأمامنا الآن مَثَل آخر لدولة، معترف على نطاق واسع أنها أحد الرعاة الرئيسيين للإرهاب، تسعى إلى تحويل الانتباه إلى ما يسمى العدوان الإسرائيلي. وإيران الداعم الأول لعمليات حز الله الإرهابية وكانت لها يد في عمليات إرهابية لا تحصى موجهة ضد الإسرائيليين ورعايا آخرين على مدى السنين، في إسرائيل وفي الخارج.

وأنا واثق أن مسألة مَن هو الإرهابي ليس من الصعب على معظم الممثلين أن يجيبوا عليها. وقد يأتي اليوم الذي تستطيع فيه البلدان التي تتكلم هنا اليوم أن تنظر في المرآة لترى طابعها الحقيقي، ونكون قادرين على التغلب على التهديدات الرئيسية للسلم والأمن في الألفية الجديدة، والتحرك قُدما نحو مستقبل من السلام والتعايش لخير الشعوب جميعا في المنطقة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يوسفني أن آخذ الحديث مرة أخرى، لكن هذه الأكاذيب التي وردت في البيان الإسرائيلي تدفعنا إلى توضيح الأمور. فمن المعروف أن الإرهابي هو الذي يعتدي على حقوق الآخرين، وينتهك حرمة أراض وشعب آخر. وهل هنالك أسوأ من الإرهابي الذي يحتل أرض الآخرين ويقتل شعبا آخر، كل ما يبغيه هو أن يعيش بأمن وسلام؟ لقد ارتكبت إسرائيل طيلة السنوات الماضية، عشرات بل مئات من العمليات الارهابية في العديد من البلدان العربية وفي العديد من العواصم الأوروبية. لكن الحقيقة الماثلة أمامنا هي هذا الاحتلال الإسرائيلي الماثل على أرضنا العربية منذ ما يزيد عن اثنين وثلاثين عاما. فهل أكثر من ذلك إرهابا؟

المسألة الثانية تتعلق مرة أخرى بما أسماه مكاتب بعض المنظمات الفلسطينية في دمشق. ونحن نقول إن هذه المكاتب موجودة ولكن لماذا هي موجودة؟ فلا توجد، مثلا، مكاتب لعمانيين في سورية، ولا توجد مكاتب لمغاربة عرب في سورية. لماذا توجد هذه المكاتب؟ إنها مكاتب لأناس اضطهدوا وقُمعوا وعُذبوا ومُورس الارهاب ضدهم في كل أنحاء العالم. على كل، أشار ممثل إسرائيل إلى موضوع المرآة التي على كل منا أن ينظر فيها. لكنني عندما أنظر في المرآة، أرى في سورية مثلا يقتدى به فيما يتعلق بتمسكها بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. أرى سورية التي لا تعتدي على الآخرين ولا تحتل أراضيهم. وأرى في سورية أيضا التطلع نحو تحقيق العدالة في الحياة الدولية. وأرى في سورية بشكل أساسي، تعاونا لا يهين ضد الإرهاب الدولي. وقد عبرنا عن ذلك في مجلس الأمن، في كل الاجتماعات التي عقدت أثناء عضوية سورية فيه، والتي نفتخر بأنها تمت من خلال دعم المجتمع الدولي بشكل شبه إجماعي لهذه العضوية، ومن خلال التعاون الثنائي مع كل دولة أرادت أن تتعاون مع سورية في هذا المجال. لكن ماذا ترى إسرائيل عندما تنظر إلى المرآة وخاصة مرآة القرن الجديد، الألفية الجديدة؟ إنها ترى الاحتلال وممارسة القتل وتدمير المنازل والقتل خارج الأطر القانونية،

وهو في الحقيقة ما أشار إليه ٩٩ في المائة من الذين تحدثوا أمام هذه الجمعية في هذه الدورة. ألا يكفي إسرائيل أن تعرف ما هي ممارساتها وما هي الجرائم التي تقترفها؟ ألا يكفي أن نشير فقط إلى أن إسرائيل تقتل بلا هوادة موظفي الأمم المتحدة؟ بدءا بقتل الكونت برنادوت وانتهاء بقتل موظف دولي قبل أيام وتركه يترف حتى الموت؟ هذه هي إسرائيل التي يجب أن تنظر إلى المرآة وترى ممارساتها وقتلها وجرائمها.

ومع ذلك، وبعيدا عن كل ما قيل، أود أن أؤكد مرة أخرى أن سورية ملتزمة بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة – السلام الذي يقود إلى إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانسحاب إسرائيل الكامل من لبنان، وانسحاب إسرائيل الكامل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه، والذي أقررناه في تصويتنا قبل قليل، كتعبير عن نهج يجب أن تعتمده جميع الدول الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة وبالشرعية الدولية وبالقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا المجال.

السيد شاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): آسف أشد الأسف للهجة التي استخدمها ممثل سورية في بيانه الأخير، والتي لا تليق بهذه الجمعية. وما شهدناه هنا اليوم هو التكتيك المألوف الذي يستحق الشجب وبإلقاء اللوم على الضحية بدلا من المذنب. إن زميلي السوري أفسد المبادئ الأخلاقية بتوجيه اتهاماته ليس إلى أولئك الذين يرتكبون الأعمال الارهابية بالجملة إنما إلى أولئك المجبرين على الدفاع عن أنفسهم ضد الارهاب.

وعلى الرغم من أننا راغبون حقا في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم مع جيراننا في الشمال، فلا تخامرنا أوهام فيما يتعلق بالطابع الحقيقي للحكومة السورية. وبوسعي، على غرار زميلي السوري، أن استخدم أيضا لغة غير دبلوماسية. وبوسعي أن أذكر أعضاء هذه الجمعية بأن سورية دولة دكتاتورية؛ وسورية دولة بوليسية؛ وسورية دولة تزرع المخدرات وتتاجر بها؛ وسورية هي المحتل العسكري لأرض دولة مجاورة؛ وسورية نقلت ملايين من مواطنيها إلى تلك الدولة المجاورة، فشرّدت شعبها الأصلي واغتصبت اقتصادها؛ وسورية دولة ترعى الارهاب؛ وسورية تؤوي في عاصمتها منظمات إرهابية تعارض بنشاط وعنف عملية السلام في منطقتنا، وتقتل الأطفال الإسرائيليين بالهجمات الانتحارية بالقنابل. وبوسعي أن أقول إن سورية تقتل بلا رحمة أحياء بأسرها، أي عشرات الألوف من مواطنيها، بغية إسكات المعارضة السياسية. ولكنني اخترت ألا أفعل ذلك.

بيد أنني سأقول إنه ينبغي النظر إلى أي بيان يدلي به وفد سورية، في ضوء تلك الوقائع التي يعرفها الجميع، والتي لا تذكر عادة لاعتبارات دبلوماسية. ولكن يكفي القول إن أي تفسير سوري لمعنى كلمة إرهاب مشكوك فيه بطبيعته. وفي الواقع، عندما يعمد نظام مثل النظام القائم في سورية إلى تشويه سمعة أية دولة أخرى لعدم اعتمادها تعريفه لمعنى الإرهاب، فإنني أعتبر ذلك إطراء. ولذلك، أود أن أشكر ممثل سورية على ما أدلى به من تعليقات، لأن تلك التهجمات المفرطة عندما تكون صادرة عنه، تطمئنني على أن إسرائيل هي بالفعل دولة تحترم السلام والعدالة والكرامة الإنسانية.

السيد دياب (لبنان): يدّعي مندوب إسرائيل أنه يتكلم بدبلوماسية، فمن يتكلم بدبلوماسية يجب أن يتصرف بدبلوماسية، وذلك بتطبيق القرارات – قرارات الجمعية العامة والشرعية الدولية. وبكل بساطة، أضم صوتي إلى أصوات أغلبية الأعضاء الذين صوتوا لصالح القرارات التي اتخذها الجمعية العامة اليوم بشأن الحالة في الشرق

الأوسط، لعل مندوب إسرائيل يفهم أن الاحتلال، احتلال أراضي الغير، هو مصدر المآسي وعدم الاستقرار. ولم نتخذ اليوم لا قرارات ضد سورية ولا قرارات ضد لبنان، إن القرارات التي اتخذناها اليوم هي قرارات ضد إسرائيل، اتخذها جمعيتنا العامة بأغلبية ساحقة، ولعل مندوب إسرائيل يعتبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نكون بذلك قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.